القسم الأول

الغزو

غالباً ما تكون كلمة الاستعمار تسميةً عامة تستخدم للإشارة إلى أي شكل من أشكال السيطرة التي يمارسها مجتمعٌ على آخر. ويشير المعنى الأصلي الإغريقي لكلمة «مستعمرة» إلى حصول حركة هجرة نحو الخارج من المدينة الأم أو العاصمة بهدف الاستقرار في مكان جديد. ويستخدم حالياً نموذجا الولايات المتحدة وكندا لفهم الاستعمار الجديد بمعناه الأول. فقد شهد هذان البلدان تبدّلاً ثقافياً نتج أساساً عن حركة هجرة خفية للأوروبيين الذين نقلوا ثقافتهم معهم. ودُفع الأميركيون الأصليون جانباً إلى أن أصبحوا أقلية صغيرة وامتصّت الثقافة الجديدة بعضاً منهم، فيما تمكن البعض الآخر من الحفاظ على ثقافته.

وثمة صيغةٌ مغايرةٌ لما يسمّى الاستعمار، وهي من الناحية الديموغرافية عكس الاستعمار الحقيقي وللإشارة إليها بمزيدٍ من الدقة. استخدم مصطلح «الإمبراطورية الإقليمية» territorial empire والتي يفتح بموجبها الأوربيون بلداً في ماوراء البحار لكنهم لا يرسلون إلا عدداً ضئيلاً من المستوطنين بالإضافة للموظفين الإداريين والعسكريين للسيطرة عليه. ومن الأمثلة على ذلك نذكر الحكم البريطاني في الهند ونيجريا.

وتحدُثُ أحياناً حالة ثالثة مختلطة تقعُ في منتصف الطريق بين «الإمبراطورية الإقليمية» والاستعمار الحقيقي. في هذه الحالة، يشكّل المستوطنون الأوروبيون أقلية معتبرة تعيش جنباً إلى جنب مع مجموعات ثقافية أخرى من السكان الأصليين. ويُطلق على المشيج غالباً تسمية المجتمع المتعدد الأعراق. ويمكننا أن نخطَّ حداً فاصلاً بين المجتمعات المتعددة الأعراق والامبراطوريات الحقيقية عندما يزيد عدد

المستوطنات على نسبة ٥ بالمئة من إجمالي عدد السكان. ومن الأمثلة اللافتة على المجتمعات المتعددة الأعراق التي ظهرت في القرن المنقضي نذكر جنوبي إفريقية، والجزائر، وإسرائيل، وبعض الدول الأمريكية اللاتينية كالبيرو وغواتيمالا، والعديد من نواحي الاتحاد السوفييتي السابق.

تُصوِّرُ الفصولُ الثلاثةُ الأولى من القسم الأول هذا الوضع. فالفصل الأول يتعلق بالنمط المنبثق عن السيطرة الأوروبية في العالم. أما الثاني فيبحث في جذور هذه السيطرة في التطوّر والتاريخ الأوربيين. أما الفصل الثالث فيعالج السياسات التي اعتمدتها أوربا في بناء الامبراطوريات في دول ما وراء البحار.

opelkandl.com

١

الإمبراطورية

ما اكتفى التاريخ التقليدي لبناء الإمبراطورية الأوروبية بتجميع خبرات متباينة تحت عنوان الاستعمار، بل غالباً ما كان يتقبّل، عن طيب خاطر، وعوضاً عن الواقع، روايات خياليةً مناسبةً ابتدعتها أقلامُ خبراء في القانون الدولي ومؤرخين وفعاليات حكومية غيّبهم الموت منذ فترة طويلة. حقق المؤرخون في العقود الأخيرة، تقدماً هائلاً في تصحيح هذا التطرف الأوروبي ولكن الوضع مايزال يتطلب عملاً كثيراً.

من النزعات التي اتصف بها التأريخ الرسمي في الماضي والتي لم يتم تصحيحها تصحيحاً شاملاً حتى الآن، نزعة تحليل النمط الواضح للسيطرة الأوروبية في الماضي القريب تحليلاً عسكرياً، مع الافتراض بأنَّ الوضع كان مماثلاً قبل ذلك. فقد نُقتفي أصولُ الإمبراطورية الإقليمية والاستعمار الحقيقي الواسع النطاق إلى هذه حِقَبٍ سحيقةٍ في الزمان؛ ثم يقال إنها لم تشهد ازدهاراً إلاّ في الفترة التي ابتدأت حوالي سنة ١٨٠٠، أو ربما بعد ذلك.

في القرون السابقة، تمحورت أهم أنماط الاتصال الثقافي حول التجارة وتحقق هذا الاتصال من خلال الجاليات التجارية أو مستوطنات التجار التي امتدت على طول الطرق التجارية تسهيلاً لأعمالهم. قدِم هؤلاء المستوطنون التجار بأعداد قليلة ولكنهم كانوا يضطلعون، غالباً، بدورٍ بالغ الأهمية في عملية التبادل الثقافي. وبذلك عملوا عمل سماسرة متخصصين في التثاقف بما أنهم يسهلون التجارة بين موطنهم الأم ومعاقله التجارية. وفي هذا الصدد، يمكن الاستشهاد بأمثلة مقتبسة من المجتمعات الحضرية القديمة في بلاد ما بين النهرين والأميركتين ماقبل كولومبوس.

كان العديد من الجاليات التجارية القديمة مسالماً نسبياً، ترزح تحت المعاناة المسلطة عليها بموافقة حكّام البلاد التي استوطنوا فيها، وغالباً برضاهم. لكن

بالعودة إلى منطقة البحر المتوسط في العصور الوسطى، نجد أنّ الجاليات التجارية الأوروبية اتخذت أحياناً شكلاً عدوانياً. فلم يكتف أهالي جنوى والبندقية بالاستيطان في مدن يقيمون معها علاقات تجارية، بل سيطروا على هذه المدن ذاتها، واتخذوا منها قواعد للمنافسة مع المدن الأخرى في مجالات الحرب والتجارة. لكنها لم تكن تسعى -إلا في حالاتٍ نادرة- لتوسيع إطار سيطرتها فيما وراء هذه المواقع القوية. ولهذا السبب أُطلق على الجاليات التجارية التي دعمت نفسها بالأسلحة -في أغلب الأحيان- تسمية الامبراطوريات وذلك في الحقبة الواقعة بين ١٤٢٥ و١٥٢٥. وعندما عادت المراكب الباقية من أسطول ماجلان إلى إسبانيا، كان الملاحون الأوربيون قد أحدثوا ثورة في قدرة البشر على السفر بحراً ذهاباً وإياباً. واعتمد هذا الإنجاز على مجموعةٍ من المراكب والتقنيات الملاحية المتقدمة تدعمها معلوماتٌ جغرافية متزايدةٌ تشتملُ، فيما تشتمل عليه، على نظام تحركات الرياح. قبل هذه الفترة في تاريخ العالم، كانت الملاحة المنتظمة والاعتيادية مقتصرةً على الرحلات الساحلية وبعض الرحلات داخل بحار داخلية من قبيل البحر المتوسط، علماً بأنّ إفريقية وشمالاً عبر بحر الصين الجنوبي باتجاه اليابان. ولكن بعد العشرينيات من القرن السادس عشر، أصبح بإمكان الملاحين الأوروبيين الإبحار إلى أي ساحل في العالم، على الرغم مما كانوا يتكبدونه من نفقات وما يتعرضون له من مخاطر في بادئ الأمر.

وقرت في الثورة البحرية للأوربيين الميزة العسكرية المهمة الأولى. وقد كانوا يفتقرون حتى تلك الفترة لميزة تقنية ما في منطقة البحر المتوسط حيث: كان الأتراك العثمانيون، في مطلع القرن السادس عشر، يتعاملون معهم في تعامُل الندّ للندّ على أقل تقدير. أما فيما وراء البحار، فقد كان الوضع مختلفاً. لقد أتاحت التكنولوجيا البحرية، في أغلب الأحيان، الفرصة للأوربيين للتحكم بزمام الأمور المحلية في البحار النائية التي كان أهلها يجهلون تمام الجهل سلاح المدفعية الفعّالة المركّزة على متن المراكب. وقد اتّسمت القوة البحرية بالفعالية الاستراتيجية، وهو ما من شأنه أن يسمح بتركيز القوة المتوافرة على هدفٍ واحد.

إنّ قدرة القوة البحرية على الحركة السريعة خوّلت الأوربيين بناء امبراطوريات من حول المراكز التجارية في حقبةٍ من الزمن كانوا لا يزالون خلالها دون مستوى غيرهم من حيث المهارة العسكرية البرية. وفي مطلع القرن السادس عشر، عندما بدأ البرتغاليون بإطلاق حملاتهم البحرية شرق رأس الرجاء الصالح، كانوا ينتقون غالباً لقواعدهم جزراً من مثل غوا Goa في الهند الغربية، بالإضافة إلى مراكز ثانوية في الموزامبيق في شرق إفريقية، وميلاكا Milaka في الملايو، وماكاو Macau في جنوب الصين. وفي مطلع القرن السابع عشر، أقام الهولنديون شبكة مماثلة تركزت في باتافيا Batavia (جاكارتا الحالية)، وانطلقت منها مراكز اتصال باتجاه الغرب نحو سيلان والساحل الشرقي من الهند، وشمالاً باتجاه جزيرة في خليج ناغازاكي في اليابان. وسرعان ما برز الإنكليز إلى الواجهة من بومبي ومدراس وكالكوتا في الهند. وتبعتهم فرنسا ودول أوروبية بحرية أخرى حين أقامت محطاتها التجارية التنافسية الخاصة بها. لم تشكّل هذه المقاطعات التجارية أي تهديد للقوى الآسيوية الكبرى، ولكنها كانت الإسفين الذي سمح للإمبراطوريات الإقليمية بالانتشار والتوسع خلال القرون التالية.

وما لبثت المحطات التجارية للإمبراطورية البرية أن رأت النور. ففي أوائل القرن السابع عشر، توسع تجار الفرو الفرنسيون باتجاه غرب نهر سان لورانس السفلي عن طريق البحيرات الكبرى. أما تجار الفرو الإنكليز فوصلوا إلى الجنوب عن طريق خليج هدسون. ولم يهتم أي من الفريقين بالسيطرة على أراض جديدة أو التحكم بشعوب أمريكا الأصليين. وقد اقتصرت مطامعهم على تأمين قاعدة أمنية لتجارتهم وحمايتها من التجار الأوروبيين المنافسين لهم. في آسيا، وخلال الحقبة الزمنية ذاتها، أخذ تجار الفرو القادمون من موسكو Muscovy يوسِّعون نطاق امبراطوريتهم من المحطات التجارية باتجاه الشرق، مخترقين سيبيريا نحو المحيط الهادئ. ومع مرور الزمن، تمكنت هذه الامبراطوريات المتكونة من المحطات التجارية البرية من تكوين الخلفية التي أقيمت عليها امبراطوريات برية واستعمار فعلي في كلٍ من أمريكا الشمالية وسيبيريا.

إمبراطورية في الأميركتين:

يعود ظهور الامبراطوريات الإقليمية الأوروبية، في الأميركتين فقط، إلى مطلع القرن السادس عشر. وفي هذا السياق، تداخلت الميزة البحرية التي اتصف بها الأوروبيون بهشاشة خاصة بالأميركيين. كان أجداد الهنود الأميركيين قد عبروا الجسر من آسيا خلال العصر الجليدي الأخير، لعشرة آلاف سنةٍ خلت. وقد تم هذا العبور قبل الثورة الزراعية، أي قبل تطور أمراض من قبيل الجدري، والتي نتجت عن اختلاط البشر وحيواناتهم الأليفة. ولم تظهر أمراض خطيرة أخرى، مثل الملاريا الخبيثة falciparum malaria في إفريقية الاستوائية إلا بعد أن فتحت الزراعة المجال أمام تطوّر مجتمعات بشرية كثيفة. وظهرت هذه المُمْرضات البشرية التالية للزراعة في وقت متأخر وحملها المهاجرون الأوائل إلى الأمريكتين. ولم تطوِّر هذه البلاد في عزلتها أيَّ مرض بهذا القدر من الخطورة. في هذه الأثناء، تمكنّت الأمراض الصادرة من مختلف المواقع من الانتشار، على نطاقٍ واسعٍ للغاية، بسبب تزايد الاتصالات في المجالات الإفريقية والأوراسية. وعمّت عناصر من مجموعة الأمراض الشائعة مع بعض التغيرات المحلية، معظم هذه القارات.

تنزع أي بيئة مرضية إلى بناء نمط من المناعات الموازية لدى الأطفال الذين يترعرعون في تلك البلاد. وكان ضحايا معظم هذه الأمراض، في حال تغلبهم على المرض، يحظون بدرجةٍ من الحماية ضد أي هجمات أخرى من الأمراض. يصيب مرض الحصبة وأمراض أخرى الأطفال الصغار في السن أساساً، إذ يُصابُ معظمُ الناس بالعدوى في طفولتهم ويتمتعون بمناعة نسبية في فترة لاحقة من حياتهم. تكون بعض الأمراض حميدة كذلك في سن الطفولة ولكنها تزداد خطورة في سن الشباب. تكون الحمى الصفراء معتدلة عند الأطفال إلى حد أنها لا تظهر أيُّ أعراض سريرية، ومع ذلك تكتسب الضحايا مناعة طوال حياتها في حين أنّ الحمّى الصفراء تتسبب غالباً بموت أكثر من نصف المصابين من البالغين.

في مطلع القرن السادس عشر، أوقعت الأمراض القادمة من البلاد الإفريقية والأوراسية ضحايا عديدة بين الشعوب الأمريكية التي تفتقر إلى المناعة. الجدري وحده كان كفيلا بالقضاء غالبا على ربع عدد السكان، مخلفاً وراءه ناجين عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم دفاعاً عسكرياً مناسباً. ونتيجةً لذلك، عجزت الامبراطوريات الأمريكية الكبرى، من قبيل امبراطوريتي الأزتيك والإنكا، عن مقاومة الهجوم الإسباني. وأقام البرتغاليون بسرعة قواعد متناثرة هنا وهناك على طول الساحل البرازيلي. واستمر تأثير الأمراض عدة عقود. وحتى عقب الأزمة الأولى توالت ضربات الأمراض غير المألوفة الواحدة تلو الأخرى. كانت بعض هذه الأمراض الجديدة، مثل الجدري، شائعةً في كلٍّ من إفريقية وأوروبا على السواء. ولكن الأمراض الاستوائية المسببة للعدد الأكبر من الضحايا، مثل الحمى الصفراء والمالاريا الخبيثة، ظلت شبه مجهولة في أوروبا على الرغم من أن الأوروبيين هم من أدخلوها، عن طريق المصادفة، إلى الأميركتين عبر تجارة العبيد. انخفض أعداد الشعوب الأمريكية الهندية انخفاضاً حاداً طوال قرن ونصف القرن تقريباً بعد تعرضها للأمراض، إلى أن استقر وَضْعُها، ثم بدأت أعدادُها بالتزايد البطيء من جديد.

لا تشكل أنماط للأمراض عاملاً منضبطاً يمكن استخدامه للتفسير أو التنبؤ بما يمكن أن يحدث في التاريخ. ولكنها تقدّمُ تفسيراً من الدرجة الأولى بما يدعو مجموعةً متنوعةً من أنماط الديموغرافيا الثقافية للظهور في أماكن مختلفة بعد وصول البحارة الأوروبيين. يتمكن الأوربيون بما أوتوا من براعةٍ في الملاحة من بلوغ الأميركتين واستخدام عنصر المفاجأة الاستراتيجي، وفي ذلك وصلوا قبل أن يتمكن الأميركيون من بلوغ أوروبا. وتمكن الأوربيون، بفضل كارثة انتشار العدوى التي أعقبت وصولهم إلى حد بعيد، من نشر هيمنتهم على المجتمعات الأمريكية المتشرذمة. وبالتالي، ظهرت الامبراطوريات الإقليمية الأوربية في المناطق الاستوائية الأمريكية على أنقاض امبراطوريات الأزتيك والإنكا وسط المكسيك والبيرو على التوالي.

شكلت أنماط الأمـراض خطراً أكبـر على الأراضي الاسـتوائيـة الأمـريكيـة المنخفضة، حيث التحقت المالاريا المنخفضة والحمى الصفراء الصادرة من إفريقية بالجدري ومجموعة من أمرض الأطفال الآتية من أوروبا. وبحلول القرن السابع عشر، تمّ القضاء على المجتمعات الأمريكية الأصلية في جزر الكاريبي وسواحل الأراضي المنخفضة في جنوبي أمريكا الاستوائية بشكل كلي تقريبا. صحيح أنهم قدموا مساهمة وراثية إلى شعوب الكاريبي المستقبلية، ولكنهم انقرضوا في معظمهم بانخراطهم في مجتمعات ثقافية متباينة. وحدها المجتمعات المنعزلة في حوض الأمازون تمكنت من البقاء حتى القرن العشرين.

وفي هذه البيئة الجديدة للأمراض التي اجتاحت الأراضي المنخفضة من أمريكا، افتقر القادمون من أوروبا أيضاً إلى الحماية اللازمة من الأمراض الاستوائية الإفريقية. فيما كان القادمون من إفريقية الأوراسية. وبفضل مناعتهم الفائقة، باتوا الأصلح في إعادة تأهيل المناطق الاستوائية من أمريكا. عُرض الرقيق للبيع على ساحل غرب إفريقية، وشرع تجار العبيد عبر الأطلسي ينقلونهم إلى المناطق الاستوائية الأمريكية.

يطلق على هذا النمط الناتج أحياناً تسمية مركَّب المستعمرات. استخدم الأوروبيون قوتهم البحرية لبسط سيطرتهم السياسية، ثم استغلوا فيما بعد مهاراتهم البحرية عينها لنقل الأفارقة المستعبدين وتحويلهم إلى مستعمرين يحلون محل الهنود النافقين. ولو كانت البيئة محملة بأمراض حميدة لكانوا حملوا إليها مستوطنين أوربيين بغية إقامة مستعمرة فعلية، ولكنهم نقلوا إلى الأراضي المنخفضة الاستوائية أفارقة عوضاً عن الأوروبيين، وفي أواخر القرن الثامن عشر، بلغ هذا النمط أوجاً معيناً في جامايكا وأمريكا اللاتينية (هيسبانيولا)، ولكنه اتخذ شكلاً مهماً من أشكال التطور الأميركي، امتد من الولايات المتحدة الأمريكية الجنوبية إلى جنوب البرازيل الوسطى.

النزوح وأنواع التحول الديموغرافي:

تختص الهجرة الجماعية للأوربيين بعصر الصناعة الذي ابتدأ في مطلع القرن التاسع عشر على الرغم من أن عدد الأفارقة الذين عبروا المحيط الأطلسي فاق عدد الأوربيين في أثناء العقود التي سبقت الأربعينيات من القرن التاسع عشر. ومع أن الحكومات الأوروبية الأولى مالت بتفكيرها إلى أن امبراطوريات من المحطات التجارية كانت أفضل ما تتوقع إنجازه في بلاد ما وراء البحار، فإن المستعمرات الصغيرة الفعلية تعدّ ناتجاً ثانوياً عرضياً. كانت جزر الأزور الواقعة في وسط الأطلسي على خطوط العرض نفسها مثل البرتغال ذاتها، وهي وقتها عبارة عن سلسلة غير مأهولةٍ من الجزر اكتشفت عن طريق المصادفة. وخلال القرن التالي، عقب سنة ١٤٧٠، شرع سكان البرتغال الأصليون بالتوجه نحوها لإعمارها. فأصبحت تلك الجزر بحلول منتصف القرن التالي جزءاً من البرتغال، وصاروا ينتجون النبيذ والقمح والماشية ذاتها التي تنتجها شبه جزيرة البرتغال. لكنها تحولت في آخر المطاف أيضاً إلى مستعمرات حقيقية لإسبانيا والبرتغال.

كانت البرازيل في بداياتها ملحقة بإمبراطوريات المحطات التجارية البرتغالية في المحيط الهندي. وكان لا بد من أن تمر على مقربة منها المراكب المبحرة باتجاه الهند. وعلى الرغم من أنها لم تكن ترسو، في أغلب الأحيان في مرافئ البرازيل إلا أنه كان من الممكن أن تشكل هذه الأخيرة تهديداً محتملاً للمتجهين بأمان واطمئنان نحو الهند في حال وقوعها في أيدٍ غير صديقة. وبحلول الأربعينيات من القرن السادس عشر، عندما نشط الفرنيسون وغيرهم في مجال تجارة الخشب الصبغي على ساحل البرازيل، اتخذ ملك البرتغال قرار زرع مستعمرة في ذلك الموقع، كي تكون بالدرجة الأولى نواة تؤمن الدعم الذاتي لكتيبة هدفها حماية موقع استراتيجي مهم.

ظهرت نوايا البرتغاليين من خلال الحملة الأولى التي انطلقت في سنة ١٥٤٩ واشتملت على ٣٢٠ شخصاً يعملون لحساب ملك البرتغال، و٤٠٠ من المجرمين

المدانين الذين يعملون بالسخرة، وحوالي ٣٠٠ شخص من الرهبان والرجال الأحرار المستخدمين لأغراض استعمارية أو تبشيرية. ظلّ المستعمرون الأوروبيون يحظون بالأغلبية حتى حوالي ١٥٧٠، ولكن الميزان اختل مع تدفق العبيد الأفارقة والهنود الأميركيين، فبات الشمال الشرقي من البرازيل مستعمرة زراعية يديرها الأوروبيون، ويشكل الأفارقة والهنود الأمريكيون طبقتها العاملة. ولم يتم التوصل إلى مقدار مهم من الاستعمار الحقيقي من جديد سوى في مطلع القرن التاسع عشر، وتركز هذه المرة بشكل أساسي في وسط البرازيل وجنوبها.

اتبع الفرنسيون والهولنديون في مطلع القرن السابع عشر استراتيجية مماثلة فيما يتصل بالمستوطنات التجارية. وحذت بعض المحطات في الكاريبي حذو المثال البرازيلي وتحوّلت مع مرور الزمن إلى مستعمرات زراعية يكوّن الأفارقة أغلبية سكانها، إلا أن غيرها اتخذ منحى آخر وأصبحت مستعمرات فعلية بفضل النمو السكاني لا بسبب الهجرة المستمرة من أوروبا. يُذكر من الأمثلة على ذلك المستوطنة الهولندية عند رأس الرجاء الصالح والمستوطنة الفرنسية حول مصب سان لورانس. أقيمت هاتان المستوطنتان في منتصف القرن السابع عشر من أجل حماية التجارة، وعُزِّزتا بعددٍ كافٍ من المزارعين الأوروبيين لإنتاج مؤونة غذائية محلية، وتأمين القدرة على الحماية والدفاع.

أقيمت فرنسا الجديدة على طول نهر سان لورانس لتسهيل تجارة الفراء، ولم يستلزم ذلك سوى بضعة آلاف من المستوطنين، وهو العدد الكلي الذي كان بوسع فرنسا إرساله. وطوال الفترة التي تراوحت بين تأسيسها ووقوعها بأيدي الإنكليز سنة ١٧٦٣، لم يقدم من فرنسا أكثر من ١٠ آلاف مهاجر، وتعتقد بعض المصادر أن عدد القادمين من فرنسا قد يكون في حدود الأربعة آلاف. إلا أن التزايد الطبيعي الصافي لما يقل عن ١٠ آلاف مستوطن، بالإضافة إلى أعداد إضافية قليلة قدمت فيما بعد من أوروبا، أدى إلى ظهور مجتمع كندي يفوق عدده حالياً الخمسة ملايين في أمريكا الشمالية.

كان هدف المستوطنات الهولندية في رأس الرجاء الصالح مشابهاً- أي كان يقصد منها إقامة محطة الطريق التي كانت تسلكها شركة الهند الشرقية للاتجار في إندونيسيا والهند وتأمين كتيبة تحمي الخليج Table bay وظلت كيب تاون، طوال عدة عقود عقب تأسيسها، محطة عسكرية أو أكثر بقليل من ذلك. ولكن الشركة قررت في سنة ١٦٧٩، زيادة عدد المستوطنين كي ترفع المحطة دعمها الذاتي إلى حد ما. لم يكن المستوطنون يتقاضون أجوراً من الشركة. ولكن كان بالإمكان استدعاؤهم للخدمة العسكرية. في هذه الأثناء، كانوا يندفعون لإنتاج الغذاء للكتيبة وبيعها للمراكب المارة. وموّلت الشركة لفترة من الزمن هجرة البروتستانت الألمان والهولنديين والفرنسيين؛ فأرسلت بالإجمال حوالي ١٦٣٠ شخصاً، ولكنها أوقفت إمدادها المالي للهجرة في سنة ١٧٠٧، فضعفت الهجرة تدريجيا ثم توقفت تماما. وكوّن هذا النزوح الأوروبي لحوالي ألفي شخص قبل ١٧١٠ بشكل طبيعي مجتمعاً أبيض البشرة ناطقاً باللغة الإفريقانية في جنوب إفريقية تعداده في مطلع القرن العشرين حوالي الثلاثة ملايين ونصف المليون.

ولكن رأس الرجاء الصالح لم يشهد ظهور مستعمرة فعلية على شاكلة كيبيك. نجا شعب خويسان Khoisan المحلي واختلط بالمستوطنين الأوروبيين والعبيد القادمين من مختلف سواحل المحيط الهندي. وانبثق عن ذلك مجتمع رأس الرجاء الصالح الهجين الحالي الذي يعدّ اليوم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة. وهكذا باتت مقاطعة الرأس مجتمعاً متعدد الأعراق ولكنه امتصّ العديد من الثقافات المختلفة. لم تكتف النواة الصغيرة من المستوطنين الأوروبيين بالتوسع عن طريق النمو السكاني وحسب، بل أصبحت ثقافتهم عنصراً له شأن كبير في ثقافة الأغلبية الهجينة في الرأس. فعلى سبيل المثال، تتكلم الأغلبية العظمى من مواطني الرأس الهجناء اللغة الإفريقانية بوصفها لغتهم الأم.

تبدي المستوطنات الأوروبية في الرأس والكيبيك تمايزين مهمين عن امبراطوريات المحطات التجارية الأخرى. وفي المثالين، لم تشتمل قوة المستوطنين

العسكرية على الرجال فقط بل انخرطت النساء في صفوفهم وسرعان ما حققوا نسبة توازن طبيعية بين الجنسين أدت إلى التزايد الطبيعي في المجتمع الأوروبي. ونادراً ما بلغت المجتمعات الأوروبية في المناطق الاستوائية الرطبة زيادةً طبيعيةً صافيةً حتى بعد مرور عدة عقود.

ويعود ذلك لنقص عدد النساء من جهة وافتقارهن إلى المناعة في مواجهة الأمراض الخاصة بالمناطق الاستوائية من جهة أخرى. ولكن بيئة الأمراض التي سادت في كل من كندا ورأس الرجاء الصالح اضطلعت بدور إيجابي بالنسبة لنمو المجتمع الأوروبي في العوالم الجديدة كما لأوروبا نفسها، وربما أكثر من ذلك. وما لبثت المجتمعات المستوطنة في كل من أمريكا وجنوب إفريقية أن حققت مستوى من التزايد الطبيعي فاق ما حققته المجتمعات الأوروبية في مواطنها.

كانت المتغيرات الديموغرافية في أمريكا الإسبانية مشابهةً لما سبق وإن أكثر تعقيداً. وبحلول السبعينيات من القرن السادس عشر، تغلبت المكسيك والبيرو على الفوضى التي عمت من جراء حقبة الاحتلال، وتحولتا إلى الامبراطوريات الإقليمية الأولى في العالم الأوروبي. ولكنها أصبحت بعد مرور قرنين من الزمن شبكة معقدة من المجتمعات المتعددة الأعراق لم تحصل من أوروبا إلاّ على إضافةٍ ديموغرافيةٍ صافيةٍ ضئيلة العدد.

لم ترَ الإمبراطورية الإسبانية في الأمريكيتين النور بمبادرة من الحكومة الإسبانية بل من المحتلين عينهم ولم يكن عددهم يزيد على بضعة آلاف. واتسم خلفاؤهم بالعدد الضئيل ذاته حيث إنهم ضموا جنوداً، وإداريين، ومبشرين، وصاروا فيما بعد مديري مناجم وأصحاب مزارع للماشية. لقد ظلت أمريكا الإسبانية، على مدى القرن السادس عشر، عبارة عن إمبراطورية إقليمية تسيطرُ عليها أقلية أوروبية قليلة العدد.

بعد مرور هذه الحقبة، بات من الصعب تقدير عدد المهاجرين الإسبان المترحلين إلى الأميركتين. طرحت بعض المصادر عدد ١٥٠ ألف مهاجر شرعي عبروا البحار

من إسبانيا باتجاه الأميركتين على مدى الفترة ما بين ١٥٠٩و ١٧٤٠. واقترح آخرون عدد نصف مليون قدموا إلى هذه الأراضي حتى سنة ١٦٥٠ فحسب. لا يمكن الاعتداد بهذه الأرقام إذ إنها لم تكن تأخذ بالاعتبار، سوى في حالات نادرة، عددا كبيراً وإن لم يكن محددا من الموظفين الرسميين والتجار والجنود الذين عادوا إلى إسبانيا بعد أداء واجبهم في الأميركتين. وعلاوةً على ما سبق، كان القسم الأكبر من المهاجرين من الذكور؛ فقد بلغت نسبة الإناث بينهم أقل من ١٥ بالمئة قبل سنة ١٥٥٠، وظلت دون الـ ٣٥ بالمئة بحلول نهاية القرن. ويوحى إلينا من خلال ذلك بأنّ الجيل الثاني من المجتمع المنحدر من أصول إسبانية كان من الميستيزوس mestizos أي أنهم إسبانيون من طرف الأب فقط.

شكّلت أنماط الأمراض والهجرة والتوالد الديموغرافيا التاريخية لأمريكا الإسبانية طوال فترة الاستعمار.

وبغض النظر عن عدد المهاجرين الصافي القادمين من أوروبا، فما أن تكافأت نسبة الذكور والإناث بين الإسبان المولودين في أمريكا حتى ازداد عدد السكان الأوروبيين في المهجر تزايداً طبيعياً، تماماً كما جرى في رأس الرجاء الصالح أو في الكيبيك. حدث الشيء نفسه لمجتمعات الميستيزو أي الإسبانيين من طرف الوالد.

ومع مرور الوقت، أبطأت عجلة انخفاض عدد الأميركيين الأصليين وتوقفت وبدأت مرحلة الانتعاش. ولكن التوقيت لم يكن متشابها في كل الأماكن. فقد انطلق الانتعاش بقوة لدى المجتمعات الأمريكية الهندية التي أصيبت أولاً بعدوى الأمراض الغريبة قبل أن تبلغ أزمة الأمراض مناطق أكثر انعزالاً.

يعتبر المؤرخون مسألة حجم المجتمع ما قبل الكولومبي مشكلةً مشوبةً بالغموض. ولم تكن البيانات الإحصائية هي وحدها غير المتوافرة، بل كان المؤرخون يبالغون في التقيم رغبةً منهم بأن ينعكس التقدير الكبير الذي كانوا يولونه لمجتمعات الأميركيين الأصليين. غيرهم كان يشتق أرقامه من الآثار وعينات أخرى، وتعّد مجموعة

الاستنتاجات واسعة النطاق. فاقت التقديرات المبالغ فيها، في أغلب الأحيان، عشرة أضعاف التقديرات الأخرى، وقد كمن التناقض الأكبر في العقود الأولى التي أعقبت وصول الأوروبيين. وبعد إقامة الحكومات الإسبانية الاستعمارية، أصبح الدليل مضموناً. ويمكن اعتبار وسط المكسيك حالة في صميم الموضوع. فابتداءً من عام ١٥٧٠ ضم وسط المكسيك حوالي ٥٧ ألفاً من البيض والإسبان من جهة الأب وأربعة ملايين من الهنود. ولذلك كان العنصر الأجنبي يعدّ أقل من نسبة ١٥ بالمئة من مجموع عدد السكان، ولا شك بأن التباينات الأولى كانت أكبر بكثير بعد.

بحلول ١٧٠٠، أي بعد ١٣٠ سنة، لم يكن عدد الهنود يزيد على ألفين وحسب (انخفاض بنسبة ٥٠ بالمئة) مقابل ٤٠٠ ألف من البيض والإسبان من جهة الأب (زيادة بنسبة ٧٠٠ بالمئة). ارتفع العنصر الأجنبي في تلك الفترة إلى ١٨ بالمئة من المجموع. وما من شك بأن جزءاً من هذه الزيادة نتج عن الهجرة الصافية من أوروبا، ولكن معظمها مصدره نمو سكاني بكل بساطة. وقد تسببت ديناميات السكان المحليين عوضاً عن الهجرة في إدخال التغييرات في هذا الجزء من أمريكا الإسبانية بحيث حوّلتها من إمبراطورية حقيقية إلى مجتمع متعدد الأعراق، تماماً كما تحولت الكيبك من محطة تجارية إلى مستعمرة حقيقية.

شهدت أمريكا الشمالية البريطانية نوعاً آخر من التحوّل الديموغرافي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد ازداد عدد السكان الأوروبيين القادمين من وراء البحار زيادةً كبيرة، على غرار ما حصل خارج الأراضي المنخفضة. إلا أن عدد الهنود الذين نجوا من الأمراض كانوا أقل من أن يشكّلوا طبقة عاملة، كما حصل في أمريكا الإسبانية؛ ولذلك تشكلت الطبقة العاملة في معظم أجزاء المستعمرات الشمالية، من الخدم الأوروبيين الملزمين بعقود رسمية وعائلاتهم، وبعض العبيد الأفارقة، وبعض المدانين، وبعض المستوطنين الأحرار.

على أنّ الإنكليز، وخلافاً للقوى الاستعمارية الأخرى، أسسوا عن قصد في بعض الأحيان، مستعمراتٍ حقيقةً في أمريكا الشمالية في مطلع القرن السابع عشر، شاع

اعتقاد انكلترا مأهولة بأعداد مفرطةٍ من السكان. وقد استند على هذا الاعتقاد عند استعمار إيرلندا أيضاً. صممّت بعض المستوطنات، وليس كلها، من أجل نسخ مجتمع البلد الأم. صممت نيويورك جزئياً لترسيخ تجارة الفراء عبر ألبانيا وصولاً إلى الغرب، تماماً كما قصد من وراء إقامة الكيبك تركيز تجارة الفراء في سان لورانس. وقد كانت المنطقة المنخفضة من كارولينا الجنوبية في مطلع القرن الثامن عشر مستعمرةً زراعية على شاكلة نموذج غرب الهند أكثر منها مستعمرة للاستيطان.

ومع ذلك، فخلال الفترة الاستعمارية كان عدد النازحين الأوروبيين إلى أمريكا الشمالية أكبر منه إلى أي وجهة أخرى؛ ولذلك كان نمو السكان الذي أعقب وصولهم كبيراً جداً. فوفقاً للتخمينات الأخيرة المستندة إلى إحصائيات المهاجرين المتباينة، قدّر عدد الواصلين من المستعمرات البريطانية بما يتراوح بين ٣٦٠ ألفاً و ٧٢٠ ألفاً، وفقاً لأسلوب التقديرات. ومهما كان العدد الفعلي المتضمن في هذا المدى، فقد كانت نسبة نمو السكان مرتفعة إلى حد أنّ هذه الإضافة الصغيرة أنتجت مجتمعاً أوروبياً في ما وراء البحار فاق الثلاثة ملايين بحلول سنة ١٧٩٠.

وعلى الرغم مما سبق، يظل حجم الهجرة الأوروبية ضئيلاً بالمقارنة مع التدفق الذي شهدته في أواخر القرن التاسع عشر. تشير التقديرات غير الدقيقة لحركة الأوروبيين نحو الخارج بحلول سنة ١٧٩٠ إلى حوالي المليون ونصف المليون، وهو رقم أقل بكثير من مجموع الأفارقة البالغ عددهم ثمانية ملايين تقريباً، كما أنه ضئيل بالمقارنة مع هجرة الأوروبيين إلى الخارج خلال مدة زمنية موازية امتدت من ١٨٠٠ إلى ١٩٩٠، وصلت الأعداد في بعض التقديرات إلى الستين مليوناً.

ظهور الإمبراطورية الإقليمية:

ينتمي ظهور الإمبراطورية الإقليمية إلى الحقبة الصناعية، على غرار حركات الهجرة الأوروبية الضخمة في بلاد ما رواء البحار. قبل عام ١٧٥٠ كانت الهيمنة الأوروبية المهمة على الامبراطوريات الإقليمية لا تزال مقتصرةً على الأميركتين.

ولكنّ المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم في تلك الفترة لم تكن أكثر من مجرد صورة مصغرة لما كانت تظهره الخرائط التي تتصدر الكتب المدرسية على أنها أمريكا الإسبانية والبرتغالية. تبيّن الخرائط مطالبة أوروبا بالسيادة، في حين اقتصر نطاق سيطرة الإدارة الحكومية الفعلية ابتداءً من سنة ١٨٠٠ على الأراضي الجبلية امتداداً من وسط المكسيك إلى وسط تشيلي، ومعظم جزر الكاريبي، والقسم الأكبر من البرازيل الساحلية. ومن ناحية أخرى، اقتصرت سيطرة الأوروبيين الفعلية على المستعمرات المحاطة بالأراضي التي طالبوا بها ولكنهم لم يحاولوا حكمها. وقد تضمنت هذه المقاطعات الواقعة شمال وسط المكسيك مراكز المناجم المتناثرة على مساحات شاسعة، والمدن التجارية من قبيل سانتا Snta Fe ، وأجزاء من كاليفورنيا التي تحيط بمراكز تبشيرية. وظهر نمط الاستقرار نفسه في مواقع أخرى من أمريكا الشمالية. فقد شملت السيطرة الحقيقة مناطق المستوطنة الساحلية ابتداء من الكيبك وصولاً إلى جورجيا. ولكن ساد ما وراء جبال الأبالاش Appalachians، نمط رئيس آخر تمثل في إمبراطورية المحطات التجارية البرية. وبحلول سنة ١٨٠٠، كان ربع مساحة الأميركتين بالكاد خاضعاً لسيطرة الأوروبيين.

كانت لأوروبا تخوم أخرى يمكن استخدامها لتوسيع رقعة سيطرتها نحو الشرق في شمال البحر الأسود وجنوب موسكو Muscovy، في مطلع القرن السابع عشر، كانت هذه المنطقة تحت سيطرة البدو التتر الذين تخلفوا وراء أسلافهم خلال حركتهم التوسعية في مطلع ا لقرن الثالث عشر وفيما بعد، وباتت تلك المناطق موضع مطامع وصراعات الدول الحدودية، أي موسكو Muscovy في الشمال، وبولندا وليتوانيا في الغرب، ومقاطعات آل هابسبورغ في الجنوب الغربي، والإمبراطورية العثمانية في الجنوب. إلا أن النزاعات السياسية والعسكرية الناشبة بين هذه الدول المستقرة كانت أكثر مرونةً من الصراعات الحدودية المماثلة لها في أوروبا الغربية. لم يكن التحكم السياسي المطلق للبنى البروقراطية يتمتع بالقدر ذاته من الأمان كما في أوروبا الغربية.

فقد كان السكان أكثر تباعداً وحركةً على حدٍ سواء. ولكن السلطة انزاحت، في الفترة المتراوحة بين ١٦٠٠ إلى حوالي ١٨٠٠، بعيداً من أيدي التتر والعثمانيين واستقرت في قبضة الإمبراطورية الروسية. وقد ترافق التقدم العسكري والسياسي باستيطان واسع النطاق لما كان يعرف بأوكرانيا وجنوب روسيا. عندها ابتدأ الاستعمار الروسي الذي امتد في آخر المطاف إلى ما وراء الأورال أيضاً.

أما الوجود الروسي في سيبيريا فقد اتخذ -قبل سنة ١٨٠٠- شكل إمبراطورية للمحطات التجارية توسعت باتجاه الشرق حتى ألاسكا. تمحورت بداية الاستعمار الحقيقي حول شريط ضيق من الأراضي الممتدة على طول خط سكة الحديد القديمة العابرة لسيبيريا. وفي الحقيقة، بدأ الروس بالتحرك داخل ذلك الرواق قبل سنة ١٨٠٠ بفترة زمنية قصيرة. لكن الغزو الروسي الحقيقي وقع في فترة لاحقة. وقد ترافق ذلك مع تكوين الروس لامبراطوريات الإقليمية الأولية في الجنوب وامبراطوريات المحطات التجارية البرية في الشمال بالإضافة إلى مقاطعات خاضعة لاستعمار حقيقي متناثرة في المنطقتين. لقد كانت استراتيجية التوسع الأوروبي بأسرها في هذه البلاد واقعةً تحت التأثير الشديد الذي كانت تمارسه التقاليد القديمة للنزاعات بين الشعوب البدوية والحضرية.

على طول السواحل الجنوبية والشرقية من آسيا، كان النمط السائد للإمبراطورية الأوروبية لا يزال نمط المستعمرات التجارية، على الرغم من بدء ظهور بعض الهيمنة الإقليمية هنا وهناك. أما في الفيلبين، فقد كانت إسبانيا قد وسعت أنماط هيمنتها المتوسعة انطلاقاً من أمريكا الإسبانية وغطت بنيتها الإدارية البيروقراطية من الناحية النظرية الجزر كافة. ولكن عناصر السيطرة القوية الكامنة فيها ظلت في أيدي المحليين، أي الإسبانيين والفيليبينيين. لم تحاول الحكومة في مانيلا أن تدير القسم الأكبر، أو معظم الأراضي الفيليبينية التي طالبت بها.

كانت أهم الامبراطوريات الإقليمية الأوروبية في آسيا تلك التي خضعت للشركة البريطانية والشركة الهولندية للهند الشرقية. لقد كانت تلك شركات تجارية

مرخصة، الهدفُ الأوليُّ منها أن تراقب امبراطوريات المحطات التجارية. وبحلول سنة ١٨٠٠ أصبحت الشركة الهولندية تمتلك سطوةً هائلةً على أجزاء واسعة من مجموعة الجزر الإندونيسية. ولكنها كانت تستغل هذه السيطرة بشكل رئيس للحصول على منافع تجارية عوضاً عن الاكتفاء بمنافذ الضرائب والرسوم. غير أنها ظلّت أقلّ بكثيرٍ في الإدارة الحكومية اليومية. واقتصر حكم الشركات على الأراضي. وإنْ واهناً، على الثلاثة الأرباع الغربية من جزيرة جاوة. ومن نواحٍ أُخرى، أحكمت تجارة التوابل من قبيل جزء المالوكوس.

وابتداءً من سنة ١٨٠٠ في الهند، كانت شركة الهند الشرقية البريطانية هي السلطة المسيطرة على مقاطعات البنغال والبيهار. ولكن طبيعة هذه السلطة تشير إلى المرحلة الانتقالية بين إمبراطورية المحطات التجارية والسيطرة الإقليمية الفعلية. وحتى الأربعينيات من القرن الثامن عشر لم تضطلع القوى الأوروبية، ولاسيما بريطانيا وفرنسا، إلا بدور تجاري بسيط، إذ كانت متمثلة بتجار مسلحين، نقلوا عداواتهم الأوروبية إلى السياسات الهندية. أما الإمبراطورية المغولية التي حكمت شمال الهند طوال معظم القرن السادس والسابع عشر، فهي تعد ذات سلطة مركزية قوية ما خلا ما يكتنفه اسمها. استأثر الحكام الريفيون بالسلطة وإن كانوا يحكمون باسم المغول. وأتاح هذا الوضع المرن المجال للشركات الأوروبية تجنيد جنود من الهنود للتصدي لبعضهم، واستخدام قدراتهم العسكرية للمشاركة بفاعلية في نظام الدولة الهندية.

بادئ ذي بدء، سعى الأوربيون للتأثير على الحكام الهنود بشكل حصري، ولكن سطوتهم هذه تزايدت تدريجياً إلى أن حوّلتهم إلى الحكام الفعليين. في سنة ١٧٧٢، أصبحت شركة الهند الشرقية البريطانية هي المسؤولة باسم إمبراطورية المغول عن مقاطعات البنغال والبيهار في الأراضي ما وراء كالكوتا. وقد أدت دور جابي الضرائب والديوان في هذه المقاطعات، ولكنها كانت تحتفظ بهذه المداخيل لنفسها عوضاً عن إرسالها إلى عاصمة المغول في دلهي. جباة الضرائب الفعليون كانوا من

الهنود. كما جرت العادة في السابق. ولكنهم أصبحوا يعملون في ظل مراقبة موظفي الشركة البريطانية. وأدت جباية ضرائب الشركة إلى اكتساب المزيد من السلطات الإدارية والقضائية، وعلى مستوى الحكومة الأقلّ. ولكن في وقت لاحق، أقيمت المراقبة غير المباشرة على «الدول الأصلية» الهندية، التي قبلت سلطة «المقيم» البريطاني، وهو فعلياً سفير كان الحاكم مجبراً على قبول نصيحته واستشارته في المسائل المهمة.

واستناداً إلى هذه المعاهدات الوهمية الملائمة، واصلت سلطة الشركة البريطانية تزايدها حتى سنة ١٨٠٥، وباتت أكبر قوة إقليمية نفوذاً في الهند. وبحلول الأربعينيات من القرن التاسع عشر، صارت لأوامر الشركة البريطانية قوة القانون في غالب الأحيان، حتى في داخل الدويلات الهندية التي لم تضم رسمياً إلى الهند البريطانية. ومع ذلك، كان نفوذ الشركة ومدراؤها العاملون في خدمة التاج البريطاني جزءاً لا يتجزأ من مجموعة من مؤسسات المغول التي أضفى عليها الطابع الغربي تدريجياً على مدار القرن التاسع عشر.

الواقع المتغيّر للقوة الإمبريالية:

تبدلت القوى الحكومية مع مرور الزمن، على الرغم من أن العصر الصناعي الأول مهّد الطريق أمام تكنولوجيا جديدة للحكومات انتشرت في أنحاء العالم كافة بعد إدخال بعض التغييرات المحلية عليها. في أثناء العصر الزراعي، اختلفت الإدارة الحكومية إلى حد كبير باختلاف الثقافات. فكانت أوروبا الإقطاعية مختلفة تماماً عن الصين الخاضعة لحكم السونغ. فهناك العديد من الأطالس التاريخية التي تورد خريطة «الإمبراطورية شارلمان» بلون واحد، وتمتد على معظم المناطق الواقعة شمال غرب أوروبا انطلاقاً من عاصمة الإمبراطورية في Aachen. من الممكن أن يكون نفوذ شارلمان قد اعترف به من بعض النواحي على هذه الأراضي الواسعة النطاق، ولكن مستويات التعلم والكفاءة الحكومية كانت منخفضة في تلك الفترة إلى حد أنه

كان من الصعب أن يضمن نقل الأوامر بأمانة إلى الأماكن كافة، وبالتالي تنفيذها. ومن المشكوك فيه أن تكون أقلية مهمة من السكان الريفيين مدركة بأنها جزء من إمبراطورية ما مهما كان الاسم الذي تحمله.

تُظهر خرائط تعود إلى فترة لاحقة بعض المتغيِّرات، من مثل انتقال الألزاس واللورين من فرنسا إلى ألمانيا سنة ١٨٧١. ولكن المعنى في هذه الحالة يكتسب المزيد من الواقعية. تحوّلت الضرائب إلى اتجاه جديد. كانت الأوامر تنفذ كالعادة، ومارست الشرطة والسلطات القضائية نفوذاً ضمن الإطار المركزي للسلطة. كان التعليم على الرغم من أن سكان الالزاس واصلوا استخدام لغتهم الأم التي لم تكن الفرنسية أو الألمانية. ومن الصعب أن يتجاهل أيُّ امرئٍ، مهما تدنى مستوى تعليمه، هذا التغيير. هيمنت الحكومات الأوروبية في مطلع العصر الصناعي على مجتمعات متعلمة في أغلبيتها من خلال إدارة عامة متزايدة الكفاءة كانت تسيطر على مجالات واسعة من الخدمة العامة، ولم تكن أيٌّ من حكومات ما قبل العصر الصناعي تمتلك هذه القدرة الشاملة على التأثير على مواطنيها بهذا القدر الشاسع من أوجه حياتهم.

زادت القوة الإدارية للامبراطوريات الأوروبية في ما وراء البحار أيضاً. ولكن كان لابد من وجود هوة هائلة أحياناً بين مطالباتهم بالسلطة وواقع القوة التي كانوا قادرين على ممارستها. يعود استخدام الأوروبيين للألقاب الضخمة – على أقل تقدير – إلى مطالع القرن السادس عشر، عندما طالب ملك البرتغال مانويل الأول بلقب «سيد الفتوحات، والبحار، والتجارة في أثيوبيا وشبه الجزيرة العربية وبلاد فارس والهند». في تلك الفترة، لم تكن غير قلة من أهالي تلك الأراضي قد سمعت بوجود دولة البرتغال.

ولكن المطالبة بهذا اللقب لم تكن تحتوي على هذا القدر من الغباء كما يبدو عليه الأمر.

ففي السياق الأوروبي لتلك الفترة، عنى توكيد احتكار البرتغال للتجارة في آسيا إخراجاً للأوروبيين الآخرين، وإنذاراً بأنه إذا ما حاول بعض الأوروبيين غزو الأراضي الآسيوية أو الإفريقية فإنهم سيواجهون القوة البرتغالية.

في فترات زمنية أخرى ، خفض الأوروبيون من واقع هذه القوة عوضاً عن تضخيمه. وفي سنة ١٨٨٢ احتل الجيش البريطاني مصر، ولكن الوضع الدبلوماسي الأوروبي في تلك الفترة، حال دون السماح لبريطانيا بضم مصر إليها أو الانسحاب. وللخروج من هذه الورطة، بسطت وزارة الخارجية البريطانية سيطرتها على العمليات الرئيسة التي تقوم بها الحكومة المصرية وحكمت مصر بالفعل لعدة عقود. بدأ الحكم البريطاني سنة ١٨٨٢. وظلت السياسة الخارجية المصرية خاضعةً لنوع من السيطرة البريطانية حتى سنة ١٩٥٢. ولكن مصر لم تعد جزءاً من الإمبراطورية البريطانية إلا في الفترة الواقعة بين ١٩١٤و ١٩٢٢. لم تكن الشخصيات المهمة تجهل ما كان يحدث، ولكنه كان ضرباً من الخيال المؤاتي أن يطلق على الحاكم البريطاني تسمية «المندوب السامي العام» عوضاً عن تسمية حاكم، وأن تحكم الدول الخاضعة للوصاية من خلال وزارة الخارجية عوضاً عن مكتب المستعمرات.

لم يكن غريبا، بعد مرور هذه الفترة الزمنية على الإمبراطورية، أن تكسي هذه السيطرة بهذا القناع الفاضح، زخرت الخريطة بمحمياتٍ كثيرة ,Schuutzgebientn ودول خاضعة للوصاية، ومقاطعات ما وراء البحار والجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والأوطان الإفريقية، بالاضافة إلى أشكال مقنعة أخرى من الإمبراطورية الاقليمية. في معظم الحالات، ولم يكن القناع إلا مجرد خيال قانوني يخدم العلاقات العامة، وليس جهداً جدياً هدفه خداع الشعب المحكوم أو العالم بأسره.

ولكن يصعب أحياناً التحقق من الدرجة الفعلية لهذا النفوذ الخارجي من الناحية النظرية، وكان من الممكن إقامة إدارة إمبريالية بيروقراطية كاملة في ذروة

الامبـراطوريات الأوربيـة مـع إبقـاء جهـاز الدولة الحـديثة تحت قيـادتها، ومع القـدر القليل من مشاركة السكان المحليين أو حتى دون مشاركتهم. لكن نادراً ما كان يوجد هذا النوع من الحكومـات الإمبربالية خارج المجتمعات المتعددة الأعراق مثل الجزائر أو جنوب إفريقيـة حيث شغل الأوروبيون القـادمون من وراء البـحار المراكز الإدارية العليـا. لكن في مناطق أخرى احتل السكان المحليون القسم الأكبر من الوظائف في إدارة الشرطة، والوظائف الإدارية، والإدارات المنخفضة المستوى. وكان بعض السكان المحليين يشغلون وظائف إدارية عالية المستوى أيضاً، كما في حالة الراجا Rajas على رأس الدويلات المحلية Native States في الهند.

يمكن أن تتبدل نسبة الإداريين الأوروبيين بين السكان بشكل كبير، ولكنها ظلت ضئيلة حتى في المستعمرات التي تعد عدداً كبيراً منهم في مراكز إدارية. خضع الكونغو البلجيكي لسيطرة محكمة، ولكنه لم يكن يوجد فيه أكثر من إداري أوروبي واحد لكل ١٥٠٠ مواطن. أما في الأراضي الإفريقية الأخرى حيث اتخذ الأوربيون قراراً حاسماً ببسط نفوذهم عبر الأملاك السابقة الوجود، فمن الممكن أن ترتفع هذه النسبة إلى أن تصل إلى ٥٠,٠٠٠ أو حتى ما فوق.

كان لابد من اتخاذ قرار في مسألة مقدار النفوذ الذي يمكن تفويضه على التابعين المحليين، وفي مسألة أخرى هي مقدار النفوذ الإجمالي الواجب ممارسته. وفي نهاية المطاف، قد تدعي أي قوة أوروبية السيادة على أي صقع بغية إرسال إنذار لمنافسيها الأوربيين من محاولة السيطرة عليه، ولكن لا تقوم هي بذلك. وقد يقتصر التأثير الفعلي على مجرد تهديدات أو يتخذ شكل حملة تأديبية عرضية. وتنتمي دعاوى الإسبان والبرتغاليين باقتسام السيطرة على الأميركتين خلال الحقبة الاستعمارية انتماءً وثيقاً إلى هذا النوع. وخلال القرن العشرين، تركت الأطلسي دون إدارة. ولم يحاول الأستراليون ولا الهولنديون إدارة الأراضي الداخلية من غينيا الجديدة إلى حد ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولو لم يكن المواطنون المحليون

يمتلكون موارد قيمة من مثل المعادن أو النفط، فالأسهل والأقل كلفة أن يتركوا للعناية بشؤونهم الخاصة.

وظهرت إمكانية أخرى تمثلت باقتسام السيطرة بين قوة أوروبية وأخرى محلية. وغالباً ما كان الأوربيون يُحكمون سيطرتهم على الشؤون الخارجية، والعسكرية، وجباية المداخيل، أو البرق والبريد، وهي المجالات التي تؤثر على مصالحهم، بينما تُترك المسائل الأخرى للسلطات المحلية، كما تصرف البريطانيون في مصر.

أما في دول أخرى، من قبيل أقاليم الصين في أواخر القرن التاسع عشر أو الإمارات في الخليج الفارسي في مطع القرن العشرين، فمن غير الواضح إن كان الأوروبيون فرضوا أي نوع من أنواع السيطرة أو اكتفوا ببساطة بتقديم النصيحة المصحوبة بقوةٍ عسكرية لا يستهان بها.

ظهرت مشكلة مماثلة حتى ضمن الأراضي الخاضعة رسميا للنفوذ الأوروبي. كان من الممكن أن تواصل السلطات السابقة للاستيطان حكمها للبلاد مع تقبل نصائح المسؤولين الأوربيين. ولكن النصيحة كانت أحياناً روتينية، اتسمت في أحيانٍ أخرى بدقة تفاصيلها، مما جعل من أصحاب النصيحة الحكام الحقيقيين. وهكذا اتصف واقع الحكم الإمبريالي بتوعيةٍ شديدةٍ، واكبت مرور الزمن وتغير المكان، حتى ضمن الإمبراطورية الاستعمارية الواحدة. واكتفت الخرائط المنشورة الملونة بشكل ملائم كي تبرز الأراضي الخاضعة للحكم الفرنسي أو البريطاني أو البرتغالي بإظهار المطالبات بالسيادة الشرعية فحسب، وليس بواقع القوة التي تمارسها على الأرض.

obeikandl.com

٢

التكنولوجيا والنفوذ

يصعب علينا أن ننكر أنّ التوسع الإمبريالي الذي شهده القرنان المنصرمان كان مرتبطاً من ناحية ما ببدء العصر الصناعي، وما رافقه من زيادات هائلة في الإنتاج والاستهلاك بالنسبة للمدخول. ولكنّ مؤرخي أوروبا غير متفقين حول الماهية الدقيقة لهذه العلاقة، ولذلك يحفل الجزء الأكبر من النقاش بتعابير ذات محتوى غير مؤكدة ولكنه المألوف، من قبيل الثورة الصناعية، والرأسمالية، والإمبريالية.

لم يتوصّل المؤرخون الاقتصاديون حتى الآن، بشكل مرض، لتحديد العلاقة التي تربط بين التكنولوجيا الصناعية والنمط الغربي للتنظيمات الاقتصادية، أو ما يسمى عادة بالرأسمالية. ظهر هذا المفهوم في مطلع القرن العشرين ولكنه أرجع زمنياً نحو الوراء بحيث شمل فترات سابقة ودُفع إلى الأمام حتى بلغ أيامنا الحالية فبات يشير إلى مجموعة من التنظيمات الاقتصادية التي دخلت عليها تغييرات جمة، حتى خلال القرنين الأخيرين، إلى أن أصبح من الصعب اعتبارها كياناً واحداً.

وبما أنَّ أياً من تحديدات الروابط ليست دقيقةً بما فيه الكفاية كي تشكِّل مفهوماً، فمن الصعب أن نقبل بها على أنها المحرّك الأولي، إلاّ أنّ بعض السلطات قد أشارت إلى أنّ الرأسمالية كانت وراء اندلاع الثورة الصناعية وظهور الإمبريالية، ووجدت العلاقات الأخرى ضمن هذه الروابط الثلاثة مؤيدين لها. وإلى أن يقدّم مؤرخو أوروبا الاقتصاديون لما تبقى تحديداً واضحاً ومعقولاً بما فيه الكفاية عن العلاقات التي تربط الرأسمالية والتكنولوجيا الصناعية، ودليلاً مقنعاً على السبب الرئيس لقيام الإمبريالية، يكون أكثر أماناً لنا أن نبدأ بمستوىً أقل من التعميم.

مهما كان دور الرأسمالية، فإن المؤرخين مقتنعون بأن أوروبا هي المجتمع الأول الذي صدرت منه «الثورة الصناعية». اعتقدت بعض السلطات يوماً بأن الإنجاز إنكليزي المصدر، وابتدأ في أواخر القرن الثامن عشر. وفي فترة قريبة، بحث المؤرخون عن جذوره في أماكن أخرى من أوروبا وعادوا إلى فترات زمنية سابقة، بما في ذلك التكنولوجيا المقتبسة من المجتمعات غير الغربية. ولم يكن نمو الإنتاجية الفردية حكراً على أوروبا. فقد شهدت كل من الصين في أثناء حكم أسرة سونغ، واليابان في ظل حكم توكوغاوا، من بين مجتمعات أخرى، تحركاً نحو نمو اقتصادي مستديم دون عبور الخط على عدة ابتكارات مثيرة، من قبيل المنسوجات المنجزة آلياً و القوة البخارية، ومن بعدها الحديد والصلب. أما الثورة التكنولوجية فقد كانت على نطاق أوسع بكثير وخلال فترة أبكر بكثير. خلال حقبة إمبراطورية المحطات التجارية، كانت القوة المائية والمراكب الشراعية هي المصدر الأهم للقوة غير الإنسانية وغير الحيوانية، وقامت منافسة فاعلة في عرض البحار بين الشراع والبخار في منتصف القرن التاسع عشر. ولم يشهد العصر البحري للشراع تغيرات تقنية هائلة وحسب في المراكب الشراعية نفسها، بل وفي التغييرات كلها التي ساعدت في نقل التجارة إلى مسافة ما، بما فيها التغييرات العادية، ولكن المهمة في مجالات الأعمال المصرفية والاعتمادات، أو التأمين، أو المحاسبة. ويشير الاقتصاديون أحياناً إلى ما ذكرنا على أنها تكاليف الصفقات. وقد مثل انخفاضها، على مرِّ القرون من القرن السادس عشر وصولاً إلى القرن العشرين، إسهاماً على قدر من الأهمية في النمو الاقتصادي، أكبر من التحسينات التي أُدخلت على المراكب الشراعية. وبحلول منتصف القرن الثامن عشر، تم التوصل إلى نشر مجموعة من العلاقات الاقتصادية على مستوى العالم، وبموجبها دفعت الأميركتان الذهب والفضة مقابل الواردات الأوروبية من آسيا، واشتملت، فيما اشتملت، على المنسوجات الهندية التي كانت السلع الرئيسة المستخدمة على الساحل الإفريقي لشراء الأفارقة المستعبدين.

سعى بعض المؤرخين غير الأوربيين لتقديم تسويغ للثورة الصناعية من خلال البحث عن جذورها في نشاطات مماثلة لامبراطوريات المحطات التجارية والمجتمعات الزراعية التي شاعت في حقبة ما قبل الصناعة. في مطلع القرن العشرين، ضخّم بعض المؤرخين في الهند المكاسب التي حققتها شركة الهند الشرقية البريطانية، وما يستنزفه الأوروبيون منها بوصفه المدخول الرئيس للاستثمارات SOURCE CAPITAL OF INVESTMENT، وقالوا إنّ ذلك مهّد الطريق أمام بريطانيا لإدخال الصناعة إليها في مطلع القرن التاسع عشر، وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، نشر إريك ويليامس، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء الترينيداد، كتاباً عنونه بـ «**الرأسمالية والاستعباد**» طرح فيه رأياً مشابهاً؛ أي أنّ المكاسب التي حققت من المتاجرة بالعبيد ومن المزارع الأمريكية الاستوائية مولت «الاستثمارات البدائية» التي استلزمتها عملية إدخال البريطانيين الصناعة إلى البلاد[1]. لقد أقرّ الجميع بأنّ بزوغ فجر العصر الصناعي اتسم بقدرٍ كبيرٍ من التعقيد بحيث يصعب تفسيره بأسلوب خطي أحادي السب، ولكن بات من المعلوم على نطاق واسع أنّ التقنيات المعتمدة في تنظيم الاقتصاد ونقله على مسافات بعيدة، على غرار ما طوّر خلال القرنين الأولين من النشاطات الأوروبية في ما وراء البحار، قد أسهمت إسهاماً بالغ الأهمية في أهلية الأوربيين للتنظيم، ومن ضمن ذلك أهليتهم في إعداد الجيوش على القتال بحيث يصبح بإمكانها احتلال الامبراطوريات الإقليمية لأوربا وحكمها.

ومهما كان المصدر، فقد بدأ الأوروبيون انطلاقاً من أواخر القرن الثامن عشر، بإنتاج مجموعة من السلع فاقت ما كان ينتجه المجتمع السابق. وبفضل هذه الموارد، تمكن أحدهم أو بعضهم من اكتساب القدرة على اتخاذ القرار المؤاتي لكيفية استخدامها. ومن الممكن أن يتمثل هذا الاستخدام باستثمار رأسمالي جديد، يضم

١ – إريك ويليامز، الرأسمالية والعبودية Capitalism and Slavery (تشابل هيل: منشورات جامعة كارولينا الشمالية، ١٩٤٤).

الاستثمار الاجتماعي في السلع العامة مثل التعليم والبنية التحتية، أو يمكن استثمارها في الجيوش البحرية؛ بغية تعزيز قدرة الدول على التغلب على منافسيها من الدول الأوروبية الأخرى، كما يمكن إنفاقها على الخدمات الاجتماعية المخصصة للأفراد المحرومين في المجتمع، أو يمكن استخدامها لتمويل عمليات غزو لمجتمعات أخرى في ما وراء البحار وحكمها. وردّ كلّ من المصلحة الوطنية، والثراء الفردي، والغيرية بين الأهداف التي تحظى بالدعم بين الحين والآخر، ولكن لا الموارد الجديدة ولا التكنولوجيا التي كانت وراء ظهور هذه الموارد فرضت طريقة استخدامها. والجديد في كل ذلك بدر في مجموعة الخيارات التي لم يكن لها وجود في العصر السابق للصناعة.

الأسلحة والقوة العسكرية:

شكل امتلاك الأوروبيين القدرة على الغزو والسيطرة على معظم أنحاء العالم وضعاً أساسياً جديداً لوّح في أفق كل أشكال العلاقات التي ربطت بين الغرب والبلاد الأخرى. ولكن شتان بين امتلاك القدرة وممارستها، يمكننا الاستعانة في هذا الصدد بالاختلاف بين العلل الضرورية والأسباب الملائمة؛ فغزو بلد ما يتطلب بالضرورة امتلاك القوة العسكرية الكافية للسيطرة على مجتمع آخر، ولكن مجرد وجود هذه القدرة لا يعوّل عليه باعتباره تسويفاً كافياً لتفسير استخدام هذه القوة بالتحديد بأسلوب معيّن. إلا أنّ التكنولوجيا الأوروبية، ولا سيما التكنولوجيا العسكرية، كانت مع ذلك واقعاً ضرورياً حاضراً في خلفية التاريخ العالمي خلال العصر الإمبريالي.

فرضت المنافسات القائمة بين الدول الأوروبية إنفاق الأرباح الأولى المكتسبة من الثورة الصناعية على الأسلحة والجيوش. وفي هذا الإطار، كانت الطبقة الحاكمة الأوروبية المكتسبة من الثورة الصناعية على الأسلحة والجيوش. وفي هذا الإطار، كانت الطبقة الحاكمة الأوروبية خلال الفترة السابقة للصناعة من العسكريين

تشارك رجال الكنائس والمواطنين في حكم البلاد، ولكن حصة الأسد كانت من نصيب النبلاء. ومهما كانت مصادر الابتكار في أوروبا، لم تشكل التكنولوجيا موقعاً من مواقع قوة طبقة النبلاء، ولا حتى طبقة العسكريين بأسرها. شدّدت توجهاتهم وقيمهم على البطولات في ساحات الحروب، لا على المهارة والابتكار، ولا حتى على ابتداع أسلحة جديدة وعندما أُدخل سلاحُ المدفعية للمرة الأولى، كان مواطنون من الطبقة الشعبية المتدنية من أعطي في أغلب الأحيان، هذا النوع من الأسلحة، وببلوغ القرن التاسع عشر، ظلّ سلاح المدفعية فرعاً متدنياً في الجندية، هيبة سلاح الفرسان كانت أكبر على الرغم من إمكانية وصول فرد من أفراد سلاح المدفعية إلى مرتبة قيادية مهمة كما حصل مع نابليون.

لكن حتى في مطلع القرن التاسع عشر، عندما باتت أهمية التكنولوجيا الصناعية معترفاً بها بالكامل، ظلّت الفئات العسكرية في صفوف القوى الغربية الرئيسة تحظى بتقدير جنتلماني عوضاً عن مزايا مهنية. وقد قامت إحدى أهم الإصلاحات العسكرية على تشكيل هيئة للضباط المدرَّبين. أول الناجحين في تحقيق هذا الهدف كانت بروسيا، ومن بين نتائجها تكوين الإمبراطورية الجرمانية عقب فوز بروسيا في الحرب ضد فرنسا.

وعلى الرغم من الاحتقار الذي أولي للأعمال التكنولوجيا الخلّاقة، فقد أظهرت الطبقة الحاكمة الأوروبية احتراماً وتقدماً بجذورها العسكرية من خلال إنفاق نسبة متزايدة من الدخل الوطني الآخذ في التزايد على الميدان العسكري غير المستخدم بالضرورة في بلاد ما وراء البحار، ولكن لتوفير الحماية من المنافسين الأوربيين. زاد عدد المنخرطين في الجيوش الأوروبية بعد أن كانت تتكوّن، في مطلع القرن الثامن عشر، من قوى محترفة قليلة العدد، وقد تم ذلك من خلال التجنيد الواسع النطاق الذي أجرته الثورة الفرنسية بغية تشكيل جيوش من المجندين الإلزاميين في أواخر القرن الثامن عشر، ووصل عدد المجندين إلى أقصاه خلال المذابح الجماعية التي اقترفت خلال الحرب العالمية الأولى التي دامت من ١٩١٤ إلى ١٩١٨.

بعد الأربعينيات من القرن الثامن عشر، خاضت أوروبا جزءاً من حروبها الرئيسة في ساحات حربية بعيدة عن مراكز القوى مثل بونديشيري Pondichery أو بيتسبيرغ Pithsburgh، ولكنّ اهتمامات الحكام الأوروبيين كانت تتمحور حول موضوعي أوروبا والتنافسات الأوروبية، ثم انتقلت هذه التنافسات مع مرور الزمن إلى ما وراء البحار. أما القوى المسلّحة التي أنشئت أساساً كي تستخدم داخل أوروبا فقد جيَّشت ضد الأعداء الأوروبيين على حدود الإمبراطوية وفي مواجهة غير الأوروبيين أيضاً.

أما على المستوى العالمي، فقد كان الابتكار التكنولوجي الأوروبي الأول في الميدان الحربي بحرياً. لقد كان الأوروبيون في طليعة من استخدم سلاح المدفعية المحمولة بحراً، وتزايد عدد المراكب التي تستطيع القيام برحلات طويلة بأمان معقول وتتمتع بدراية بكيفية خوض بحار ممعنة في البعد. وخلال القرنين ونصف القرن التي تلت ظهور فاسكو دي غاما في كاليكوت في أثناء رحلته الأوروبية الأولى إلى الهند، فقد الأوروبيون تنافسيتهم في ميادين الحروب البرية إزاء المجتمعات الأخرى في المناطق الإفريقية الأوروآسيوية ولكنهم احتفظوا بتفوقهم في المجال الحربي البحري إذ لم يتمكن أي مجتمع آسيوي من اقتراض ما بحوزة الأوربيين من معلومات كافية لإقامة تجارة بحرية مباشرة يسيطر عليها الآسيويون مع أوروبا. قامت مجموعة ضئيلة من التجار الآسيويون بزيارة أوروبا، لكنهم إن سلكوا الطريق البحرية، فقد قدموا على متن مراكب أوروبية.

اتسم التحكم بالحركة في عرض البحار بصعوبة خاصة مع الاستعانة بالتكنولوجيا البحرية السائدة في تلك الحقبة من الزمن. فكلّ مركب تقريباً مؤهل للإبحار نحو الأمريكيتين أو إفريقيا دون الصحراء الكبرى أو آسيا يمكن أن يستغل كمركب حربي عند الضرورة، وقد توجب عليه في بعض الأحيان أن يحارب على سبيل الدفاع عن النفس. خلال بعض الحقبات الزمنية، استخدمت، في معاهدات السلام الأوروبي المطبقة على المياه الأوروبية بشكل حصري، مصطلحات «خطوط

الصداقة». وفي مطلع القرن التاسع عشر، اعتبر الغزو التجاري في فترة الحرب مشروعاً خاصاً تعاقب عليه الحكومة، واستمرت عمليات القرصنة بشكل فاضح.

ووضع بدء الحقبة الصناعية حداً لهذه الحريات في عرض البحار. وفيما كانت السفن الحربية الصغيرة والمتوسطة ملكية خاصة للشركات، أصبحت السفن الحربية الضخمة حكراً على الحكومات المهمة بسبب الثمن الباهظ للتكنولوجيا الحديثة. وقد تشكلت نقطة التحول من مزيج من القدرة البخارية والسفن الحربية المدرعة، فظهرت سفن حربية حالَ تخصُصها المفرط دون استخدامها لأغراض التجارة. ظهرت أوجه الاختلاف في السفن المدفعية النهرية، وهي عبارة عن مراكب بخارية تتمثل مهمتها، على وجه الخصوص، في حمل المدفعية إلى ساحات الحرب. شيّدت المراكب الشراعية المدرعة الأولى المستخدمة في المعارك من أجل شركة الشرق الأوسط البريطانية. وليس من أجل البحرية الملكية المحافظة من الناحية التقنية، واستخدمت للمرة الأولى ضد الصين في حرب الأفيون في أوائل الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وقد أثبت مركب شراعي مدرّع بالحديد يحمل اسم نيميسيس Nemesis قدرته على إسكات البطاريات الصينية المصطفة على طول الأنهار الصينية ومثّل النجم التكنولوجي الساطع في حرب الأنهار المذكورة. وانطلاقاً من سفينة نيميسيس، بدأ خط أدى إلى ظهور سفينة المونيتور وميريماك اللتين شاركتا في الحرب الأهلية الأمريكية وبعدها إلى ديردنوت والقطع الحربية الثقيلة التي شاركت في الحرب العالمية الأولى.

القوة البرية الأوروبية:

رانت أوروبا بتفوقها في الحروب البرية، في بادئ الأمر، للتقنيات التنظيمية الأوروبية أكثر من الأسلحة الجديدة التي ستتدفق في الوقت المناسب من المصانع الأوروبية. وفي الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، تماثلت الأسلحة المتوافرة في أيدي الأوروبيين وغير الأوروبيين، بمختلف أشكالها سواءٌ

أكانت أسلحة الخيالة أو بنادق المشاة والمدفعية وتبادلت الأطراف الابتكارات التقنية التي استخدمت بشتى الطرق المؤاتية للبنية الاجتماعية والسياسية للدولة التي تستخدمها.

برزت المهارة الأوروبية في التنظيم إلى الواجهة بأسلوبين، أحدهما تنظيم إنتاج الأسلحة، وثانيهما تنظيم الطريقة التي يتم بموجبها نشر هذه الأسلحة. وقد ظهر التبدّل الرئيس الأول في سلاح المدفعية، فابتداءً من القرن السادس عشر، أُنتجت أسلحةٌ مدفعيةٌ خفيفةٌ مناسبةٌ للاستخدام في ساحات الحرب بدلاً من أسلحة الحصار gun siege، ولكنها كانت مصنوعةً من البرونز وباهظة التكاليف. كان لا بد أن تنتج الأسلحة من الحديد المسبوك بمقاس الفوهة نفسها وبالسرعة نفسها، وأن تكون بالتالي أقل حركة. في أوائل القرن الثامن عشر، ظهرت أسلحة المدفعية الحديدية الزهيدة الأثمان بين أيدي الأوروبيين. ولا ضرورة لأن نضيف بأنّ الأسلحة الأوروبية الصنع بأسرها لم تبقَ بين أيدي الأوربيين. كان من الممكن الاحتفاظ بالتفوّق الأوّلي في مجال صناعة الأسلحة لو تمكن الأوروبيون من مواصلة إنتاج أسلحة أفضل وأقل ثمناً. ولكن بالكاد تمكنت أوروبا أن تحتفظ بتفوقها خلال القرن الثامن عشر. فقد أدرك الضباط الأوروبيون المرة تلو المرة بأن المدفعية الآسيوية كانت تتميّز بجودة عالية فعلاً، واستفادوا غالباً من الأسلحة التي غنموها في الهند، انتقدوا -في أغلب الأحيان- المهارة التقنية التي يتسم بها صانعو الأسلحة الهنود، لكنهم اشتكوا أيضاً من النوعية المتفاوتة الجودة لمنتجاتهم. ما كانت المشكلة في تقنيات الإنتاج بل في تنظيم مراقبة الجودة.

ميزة تنظيمية أخرى اتسم بها الأوروبيون في ساحات الحرب تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، عندما تبين من جديد أنّ كفاءة جنود المشاة تزيد عندما يخضعون لتدريب يؤهلهم للمناورة والقتال كوحدة واحدة. اكتشاف متجدد متواتر في التاريخ العسكري، ولكنه يدين بذلك إلى فقدان الأجيال المتعاقبة لمعرفة الأفضلية التكتيكية للحركة المنتظمة خلال المعارك. إنّ مفتاح النصر يكمن في قدرة المجتمع على تنظيم نفسه فيجنِّد ويدرب ويحافظ على جيش محترف.

على غرار العديد من المزايا العسكرية، تصل هذه المهارة إلى أوج كفاءتها عندما يتصف بها طرفٌ خلافاً للطرف الآخر، ولذلك فقد كانت ميزة جنود المشاة المنضبطين مستقلةً نسبياً عن الأسلحة المستخدمة، كما لم تكن متوافرة للأوروبيين بشكل حصري. في مطلع القرن التاسع عشر، انفجرت ثورةٌ عسكريةٌ عارمةٌ في إفريقيا الجنوبية، لا علاقة لها بالتغيرات الصناعية في أوروبا. واكتشف شعب الزولو وغيرهم من شعوب النغوني في ما يعرف اليوم بكوازولو ناتال الميزة العسكرية للتشكيل الانضباطي المسمى إيمبي المسلح برماح طاعنة قصيرة ودروع، في تنظيم مشابه للكتائب الرومانية. وتوفر التدريب من خلال الابتكار الاجتماعي والسياسي لاستخدام النظام الحالي المرتبط بالسن وبموجبه يخضع الذكور المنتمين إلى مجموعة سن واحدة للتعليم والإعداد لسن الرشد سوياً. أعادت قيادة الزولو تنظيم هذه المؤسسة لتشكيل جيش دائم ومدرّب من خلال تجنيد كافة أعضاء مجموعة السن الواحدة كل بدوره ومن خلال إبقائهم في الجيش طالما وجد الحاكم مصلحته في ذلك. ونتجت عن ذلك نفحة من القوة في روح الجماعة وحالة متطورة من الانضباط.

بحلول العشرينيات من القرن التاسع عشر، أصبحت ممالك الزولو وغيرها من ممالك الناتال التي تبنت هذا النظام تلحق الهزيمة بكل سهولة بمن لم يعتمد على هذا النظام. وجاءت النتيجة لصالح استخدام الإيمبي Impi ضد من لم يتبنَ هذا النظام حتى ذلك التاريخ. انتشرت الجيوش المستخدمة لطريقة الإيمبي نحو الخارج وصولاً إلى مرج مرتفع من الأشجار المتناثرة، باتجاه الشمال داخل سوازيلاند، والموزامبيق، ونحو تانزانيا الوسطى، وباتجاه الشمال داخل وادي زامبيزي الأعلى في زامبيا الغربية. وبعد مضيّ بضعة عقود، استقرت حركات النزوح العسكري، وتخطاها، في نهاية المطاف، مشيّدوا الامبراطوريات الأخرى الذين قدموا وبحوزتهم أحدث الأسلحة النارية من أوروبا.

أما في بقاع أخرى من العالم في منتصف القرن الثامن عشر، فقد امتدّ نجاح التكتيكات الجديدة المنطلقة من أوروبا وفقاً لنمط مماثل ضد مناوئين لم يتضلّعوا

بعد بالمهارات التنظيمية ليردوا بالمثل. ظهر ذلك، أول ما ظهر، في الهند حيث درّبت الشركتان البريطانية والفرنسية لشرق الهند الفرق الهندية بغية اعتماد الأسلوب الأوروبي في القتال. وأضافوا ابتكاراً أوروبياً آخر، هو المدفعية الخفيفة التي كان بإمكان الخيول أن تجرها بسرعة إلى ساحة المعركة. وكان بإمكان المدفعية الرشاشة أن تستخدم على شكل قطعة من أسلحة المدفعية بهدف إطلاق الرصاص بوتيرة تفوق ما كانت عليه في زمن جنود المسكيت. أما كتيبة المشاة الداعمة فقد كانت مزوّدة ببندقية المسكيت ذات الزند المصوّن والتي استخدمت للمرة الأولى في التسعينيات من القرن السابع عشر، وبحربةٍ تخوّلهم حملتها الحلول محل الرامحين الذين كانوا يشكلون معظم عداد كتائب المشاة.

إن ما حملته الشركات الأوروبية ابتداءً من الأربعينيات من القرن الثامن عشر إلى الهند كان مزيجاً يجمع بين التكتيكات والتدريب. وفي أثناء ذلك العقد، باشرت الشركة الفرنسية بتعزيز دورها في سياسات المناطق الجنوبية من الهند من خلال تجنيد جيوش من الهنود الخاضعين لتدريبات على الطريقة الأوروبية في تلك الفترة على أيدي ضباط غير تقليديين وفدوا من أوروبا. لم يكن الجهد الأولي مصمَّماً لاحتلال الهند ولا لإقامة إمبراطورية إقليمية، ولكن لمجرد دعم الموقف السياسي الفرنسي في نظام الدولة الهندية وتمثّل العدو الرئيس بالشركة البريطانية التي ردّت على عملهم هذا بإنشاء جيش مماثل من الخيالة Sepoys الهنود.

وبذلك وفّرت التنافسات في أوروبا للشركات الأوروبية تفوقاً عسكرياً على القوى الهندية الأقل تنظيماً التي كانت تقاتل معتمدةً على الأسلوب القديم. شكّل هذا التفوق ركيزةً للإمبراطورية الإقليمية الأولى التي أسستها الشركة البريطانية. وبحلول سنة ١٧٨٢، كان للشركة في البنغال جيشٌ دائمٌ يبلغ حوالي الـ ١١٠ آلاف رجل ٩٠ بالمئة منهم من الهنود. أما الأهم بعد، فقد دُفع القسمُ الأكبرُ من تكاليف هذا الجيش من المداخيل المنتزعة من البنغال، ذاته، بدأ احتلال الهند بشكل موجز بمساعدة التكتيكات والتنظيم الأوروبي، وليس بفضل الأسلحة الجديدة أساساً والتي

بدأت تظهر مع حلول الحقبة الصناعية، وقد دفع الجزء الأكبر منها دافعو الضرائب الهنود.

كانت الجيوش الهندية بالطبع قادرةً على محاكاة الأسلوب الأوروبي في التكتيكات والتدريب. فقد قامت خبرة شركة الهند الشرقية البريطانية في مواجهة الدويلات الهندية المتعاقبة على المظاهرات العسكرية. قبل قيام الثورة التكتيكية، تساوى الجيشان الأوروبي والهندي المتماثلان حجماً في ساحة الحرب إلى حد ما. لكن في معركة بلاسي Plassey عام ١٧٥٧، هزمت الشركة بالجيش الأوروبي النمط بعدديه المقتصر على الثلاثة آلاف جندي جيش المغول الذي كان يعد خمسين ألف خيّال. وبما أن هذا النصر بالذات كان عرضياً، فقد كان تفوق الشركة مؤقتاً، ففي سلسلة حروب الميسور Mysore التي وقعت في جنوب الهند بين ١٧٦٧ والتسعينيات من القرن الثامن عشر، تزايدت الحاجة للعديد للنصر تدريجياً، وفيما تمكنت الشركة البريطانية من الانتصار بسهولة في أولى تلك الحروب أمام جنود تفوقوا عددياً بنسبة ٧ إلى واحد، فقد تساوت أعداد الطرفين إلى حد ما في الحرب الأخيرة بسبب الكتائب الكبيرة العدد من الفرق الفرنسية أو المتدربة على أيدي الفرنسيين والتي كانت تحارب إلى جانب الميسور. وحدثت واقعة ممثلة في تدهور التفوق خلال حروب الماراثا الثلاث في الفترة الواقعة بين السبعينيات من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. بدأت هذه المعارك بتفوق جيش الخصوم على جند الشركة البريطانية عدداً بنسبة ١٢ إلى واحد. وانتهت الحرب الأخيرة بما يعرف بانتصار الأعجوبة ضد فرق قوية متكاثرة من المناوئين المعززين مرةً أخرى بالتدريبات الفرنسية والمستشارين الفرنسيين.

في مطلع القرن التاسع عشر، أثبت ظهور دولة السيخ في البنجاب ما يمكن لموج التحديث أن تحققه. بدت الفرصة مؤاتيةً على الجانب الهندي حوالي سنة ١٨٠٥، عندما شرع مجتمع السيخ الديني، المغاير للهندوس والمسلمين، في تقوية دعائم هيمنته السياسية على البنجاب. تمثل الزعيم الأول والقائد العسكري في شخص

رانجيت سينغ Ranjit singh الذي ظل في منصبه هذا حتى وافته المنية في سنة ١٨٣٩، وهو من بدأ في تأسيس جيش انضباطي تبعاً لمبادئ التنظيم الأوروبية. كما أنه أقام وحدةً سياسية عمادها مجموعة السيخ بغية توفير نوع من التكافل والترابط الذي جذب إليه مجموعةً من الأنصار من بين الهندوس والمسلمين على حد سواء، كما وجنّد أيضاً سنغ في صفوف جيشه ضباطاً عسكريين أوروبيين. قاتل سنغ بالدرجة الأولى من أجل توحيد البنجاب عوضاً عن أن يحاول احتلال أراض جديدة في الخارج، ولكن قواسم مشتركة جمعت بين حركته وامبراطوريات ثانوية في أراض أخرى.

عند موت رانجيت سنغ كان جيش البنجاب الأقوى، على الأرجح، في الهند. ولكن دولة السيخ بدأت تفقد وحدتها التنظيمية. ولو نظرنا من جديد نظرة مراجعة إلى الحربين ضد الشركة البريطانية، عام ١٨٤٥ – ١٨٤٦ و ١٨٤٨ – ١٨٤٩، فقد كان من الممكن أن يحرز النصرَ أيٌّ من الفريقين من وجهة نظر عسكرية، وقد ارتُكبت أخطاء سياسية على الجانبين. ولكن الشركة البريطانية، وفتح هذا النصر المجال أمام الشركة لضم البنجاب وظهرت للمرة الأولى على أنها القوة الرئيسة في الهند. على غرار تأسيس الشركة للإمبراطورية الإقليمية في الهند، نتج هذا النصر عن النجاح في تنظيم الموارد الهندية أكثر من تفوق سلاحها التكنولوجي. وقد بان هذا التفوق الذي امتلكته أوروبا في مجال الأسلحة في مرحلةٍ لاحقةٍ من القرن.

اتساع الهوة في مجال الأسلحة وتقلصها:

حوالي منتصف القرن التاسع عشر، ظهرت بوادر هوة في مجال الأسلحة بين الجيوش الأوروبية والجيوش غير الأوروبية، ومنح هذا التفوق الأوروبيين مركز القيادة العسكرية التي دامت طوال عصر الإمبريالية البادئ في السبعينيات من القرن الثامن عشر. على الرغم من أنّ سلاح المدفعية تحسن على مدار القرن، إلا أنّ التغير الثوري في الأسلحة الاستعمارية أدخل على أسلحة المشاة. ابتداءً من

الخمسينيات من القرن التاسع عشر وما بعدها، كان السلاح المعياري لمعظم الشعوب الأوروبية عبارة عن بندقية مصوّنة تُحشى فوهتها بالرصاص من خلال ماسورة ملساء ظهرت للمرة الأولى خلال التسعينيات من القرن السابع عشر. كان الجندي يدكّ البودرة والرصاصة داخل الماسورة ويطلق النار بحجر الصوان عبر محك. كان من الممكن الوثوق بهذه البنادق أكثر من الأسلحة السابقة إلى حد أنها أتاحت لأفراد المشاة استخدام الحراب عوضاً عن مجموعة الرماح والسيوف التي كانوا يحملونها في السابق. وعلى الرغم من أنّ الفرد المتمرس في فريق المشاة كان يستطيع أن يحمل بندقيته ويطلق النار منها مرة واحدة في الدقيقة تقريباً، إلا أنّ فريقاً من المشاة الانضباطيين الذين يشكلون خطاً ويطلقون النار سوية يمكنهم أن يحافظوا على إطلاق نيران مستديمة. وبالتالي، فقد أصبح الجنود المسكيتيون هم الأقوى من بين المشاة في ساحات الحروب الأوروبية.

وبعد هيمنة دامت أكثر من قرن ونصف القرن، تركت بنادق المسكيت المصوّنة في الستينيات من القرن التاسع عشر من جراء التغييرات المهمة من حيث الدقة ووتيرة إطلاق الأعيرة النارية التي أدخلت عليها. اتخذت هذه التغييرات شكل تحزيزات لولبية في داخل الماسورة، ما أدى إلى انطلاق العيار الناري في حال دوران سريع. كان هذا المبدأ معروفاً منذ عقود عديدة، واستخدم هذا النوع من البنادق أحياناً لأغراض عسكرية في أواخر القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من أنّ البنادق الأولى تميزت بدقة تجاوزت بأربعة أضعاف على الأقل رمية المسكيت الملساء الماسورة، فإن العيار الناري المقذوف (الرصاصة) لم تكن لتوضع بكلّ بساطةٍ في أسفل الماسورة. ولذلك كان من الممكن أن تستغرق عملية الحشو من ثلاث إلى أربع دقائق. وبعد مرور عقود من التجارب، اكتشف حل استخدام الرصاصة التي تتمدد قليلاً في أثناء إطلاقها بغية التقاط التحزيزات الحلزونية في داخل القناة.

زادت سرعة إطلاق النار من خلال تطوير آلية المسمار الملولب في مؤخرة البندقية وبالتالي أصبح من الممكن إدخال الرصاصة والبارود على شكل خرطوشة

تطلق عندما يقدح المسمار كبسولة موجودة عند قاعدة الخرطوشة. وبحلول الستينيات من القرن التاسع عشر، باتت البندقية التي تلقم من مؤخرتها تطلق ستة أعيرة في الدقيقة الواحدة، وبدقة يوازي مرماها ثمانية أضعاف بندقية المسكيت ملساء الماسورة. استخدمت البندقية الملقمة من مؤخرتها في أواخر سنوات الحرب الأهلية الأمريكية، وبرزت فاعليتها بشكل مدهش في أوروبا في الحرب التي انتصرت فيها بروسيا ضد النمسا – هنغاريا سنة ١٨٦٦.

زادت سرعة إطلاق النار عندما بات من الممكن إيلاج الخراطيش داخل الماسورة أتوماتيكياً. شرع الأمريكيون في العمل على هذا النوع من الأسلحة حتى قبل أن تنتهي الحرب الأهلية. وفي الثمانينيات من القرن التاسع عشر، استبدلت الجيوش الأوروبية، بالبندقية الملقَّمة من مؤخرتها والتي تطلق عياراً نارياً واحداً في كل مرة بالبندقية المزوَّدة بمخزن للذخيرة. وفي العقد ذاته، بوشر باستعمال الرشاش الفاعل الأول بسرعة أكبر في إطلاق النار وحلّ النيتروسليلوز (البارود المعدوم الدخان) محلّ البارود القديم وزُوِّد برافقةٍ أضمن وشبه مخفية.

اكتملت السيطرة البريطانية على الهند بشكل شبه نهائي قبل أن تصبح هذه الأسلحة متوفرة. ولكنها اضطلعت بدور في غاية الأهمية في الغزو الأوروبي السريع لإفريقية وجنوب شرق آسيا. ظهر الاختلاف بمزيد من الوضوح في غرب إفريقيا التي كان الأوروبيون يتاجرون فيها، منذ عقودٍ خلت، بأسلحة مشابهة لموديل البندقية المصونة التي ظهرت عام ١٦٩٠. وبسبب هذا التساوي القريب في الأسلحة بالإضافة إلى ارتفاع نسب الوفيات في صفوف الأوروبيين في بيئة غرب إفريقيا الموبوءة بالأمراض، ما قام الأوروبيون بمحاولات تستحق الذكر لإقامة امبراطوريات إقليمية قبل سبعينيات القرن التاسع عشر. وقد أنجزوا تدخلات عسكرية عرضية، من قبيل الزحف على كوماسي Kumasi في أسانتي Asante خلال الشهرين الأولين من سنة ١٨٧٤، ولكن القوى البريطانية انسحبت واستعادت الأسانتي مجدداً السيطرة وإدارة شؤونها الخاصة. إلا أنّ البريطانيين ضموا، بسبب الجشع الشرير، أراضي

الدول الإفريقية التي كانت حليفتهم ضد الأسانتي، وأسسوا في أثناء تنفيذهم لهذه العملية المستعمرة البريطانية الأولى في إفريقيا الاستوائية التي تخطت أبعاد المراكز التجارية. بيّن الفرنسيون في غرب السودان، بادئ ذي بدء، ما يمكن أن يُلحق مزيج من التكتيكات والأسلحة الأوروبية بالأعداء الذين ما زالوا يحملون البنادق المصوّنة. تشكّلت القوة القليلة العدد أساساً والموضعة في خدمة الفرنسيين في السنغال السفلي، خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، من أفارقة جُندوا محلياً يحاربون تحت إمرة ضباط فرنسيين، وتدعمهم أعداد ضئيلة من المشاة والمدفعية البحرية الفرنسية. قامت الاستراتيجية الفرنسية على تنظيم حملات سنوية في فصل الجفاف تدوم أقل من ستة أشهر، فابتدأت بقوة لا يصل عددها إلى ألف شخص وبلغت ما دون الألفي شخص في المراحل المتأخرة من التسعينيات من القرن التاسع عشر. تمكن هذه القوة المحمّلة بالبنادق والمزودة بمخزن للذخيرة والمدفعية الخفيفة والمزوّدة في النهاية بالرشاشات، من أن تحتل، باسم فرنسا، منطقة تبلغ مساحتها عدة أضعاف حجم فرنسا ذاتها، يسكنها ما بين ١٠ إلى ١٥ مليون نسمة، حتى وإن كان عدد المقاتلين يزيد أحياناً عما ذُكر بنسبة ٥٠ إلى واحد.

باشرت البحرية الفرنسية منجزةً هذه العملية بتنفيذ استراتيجية إمبراطورية المحطات التجارية المؤلفة من مراكز محصنّة على طول السنغال ومزوَّدة بالمراكب البخارية في الأنهار، ومن ثم أخذت ترسل في كل سنة طوابير قوية لكن محمَّلة بأسلحةٍ خفيفةٍ نحو الداخل بهدف إقامة خطٍ من محطات أعلى مرتبة تكون كل واحدة منها محصَّنة تحميها كتائب قليلة العدد بعد انسحاب القسم الرئيس من الجيش عند بداية فصل الأمطار. عقب إنشاء خط المحطات أقام الفرنسيون خطاً من السكك الحديدية وصل إلى نهر النيجر في باماكو، وقد كانت السفن البخارية المزودة بالمدفعية تمارس عملها في نهر النيجر حتى قبل أن تصل إليه السكة الحديدية، لقد كانت الاستراتيجية في غاية الأهمية. فلا يمكن لقوةٍ بهذا الحجم أن تحتل أو أن تسيطر على هذه الأراضي التي وقعت، في نهاية المطاف، بأيدي

الفرنسيين. وكل من خطر بباله تهديد الوجود الفرنسي لُقِّن درساً عسكرياً قاسياً. ومن ناحية أخرى، حصلت السلطات الإفريقية التي وافقت على «الحماية الفرنسية» بإذن مواصلة حكم أراضيها بشكل لم يتخلله غير قدرٍ متدنٍ من التدخل.

لطالما تدخلت البحرية الفرنسية بقوة في شؤون المستعمرات، وذلك بمبادرة من ضباط البحرية الفرنسية وإدارة بسيطة من باريس – وأحياناً دون إذن. الكلفة لم تكن ترهق كاهل الخزينة الفرنسية، وفيما كانت الأمراض تحصد أعداداً هائلة من الوفيات إلا أن الفرق الأكثر تعرضاً لهذه المخاطر كانت تتشكل من الأفارقة أساساً والمكاسب المحققة من الأراضي كانت هائلة. أدت البراعة العسكرية التي أظهرتها الطوابير المتنقلة إلى تخلي الأفارقة عن المطالبة بالحكم الذي بات واقعاً كان من الممكن تأجيله لعقد أو أكثر. ولم تنتزع الحكومة الفرنسية المستعمرات الجديدة من أيدي ضباط البحرية إلا في التسعينيات من القرن التاسع عشر؛ عندما أسست إدارة مدينة بدأت في الحكم فعلياً على الرغم من أن غرب إفريقيا الفرنسية ظل من الأراضي الخاضعة لأقل قدر ممكن من الإدارة.

انتشر هذا النوع من التقدم بعد إدخال بعض التغييرات عليه في كل أنحاء إفريقيا الاستوائية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، وقد حظيت الحملات من الناحية العسكرية، بدعم المدفعية الخفيفة، والبندقية المزوّدة بمخزن للذخيرة، والرشاشات واستخدمت ضد أُناس لا يمتلكون هذا النوع من الأسلحة. احتل البريطانيون شمال نيجيريا بواسطة قوة تشبه من حيث الحجم القوة الفرنسية في غرب السودان، وواجهت خصومات مماثلة. في وسط إفريقيا، فرض الملك البلجيكي ليوبولد هيمنته بوصفه مواطناً عادياً له جيشه الخاص، على ما سيعرف بالكونغو البلجيكي، وبحلول نهاية التسعينيات من القرن التاسع عشر، اكتمل احتلال إفريقيا تقريباً، ولم يبق سوى القليل منها فقط. ولكن الهوة الفاصلة بين الأسلحة التي تستخدمها مختلف الأطراف بدأت تتقلص، تماماً كما تقلصت الهوة في مجال الكفاءة التنظيمية والتي ظهرت في الهند عند اندلاع الحرب بين السيخ والإنكليز سنة ١٨٤٨.

حتى قبل حلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كان بعض المسؤولين الأفارقة قد اعترفوا بأهمية الأسلحة الجديدة، ولو تمكنوا من ضمان من يزودهم بها لأصبحوا يمتلكون ميزة مماثلة لما يمتلكه الأوروبيون. وبدأ الحكام الأفارقة في مواقع متناثرة ومتباعدة في إفريقيا بتوسيع رقعة أراضيهم معتمدين طريقة ضباط البحرية الفرنسية في غرب السودان أو ليوبولد في الكونغو. يطلق مؤرخو إفريقيا على هذه العملية بناء الإمبراطورية الثانوية. إذ إنّ التوسع استند إلى المعدات العسكرية التي أنتجتها أوروبا الصناعية. باشرت مصر ببناء إمبراطورية ثانوية في السودان النيلي في العشرينيات من القرن التاسع عشر، وقد اعتمدت في بنائها على التنظيم والتكتيكات العسكرية من الطراز الأوروبي.

في التسعينيات من القرن التاسع عشر، أعادت ثلاث ممالك إفريقية تسليح نفسها وأحرزت نجاحاً مذهلاً إلى حد أنها باتت تحظى بفرصة معقولة لمواجهة جيش أوروبي. شرعت مدغشقر في تنفيذ هذا المشروع في فترة مبكرة من خمسينيات القرن التاسع عشر. وقام أحد ملوك أثيوبيا بمحاولة ولكنها باءت بالفشل، إلا أنّ خلفه مينيليك تمكّن، في الفترة الواقعة بين الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن التاسع عشر، من توسيع مساحة الإمبراطورية الأثيوبية عدة أضعاف. في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بدأت مملكة الداهومي في غرب إفريقيا بغزو جيرانها بصورة نظامية بغية الحصول على العبيد الذين كانت تبيعهم للأوروبيين على أنهم «عمال مأجورين بموجب عقد» في مقابل أسلحة حديثة.

وحدها الإمبراطورية الأثيوبية تمكّنت من تخطي الإمبريالية في إفريقيا. حصل مينيليك على كمية من البنادق والمدفعية الحديثة كانت كافية لإلحاق هزيمة حاسمة بالجيش الإيطالي الغازي في عدوة Adwa سنة ١٨٩٦. كان هذا النصر كافياً، حتى هجوم موسوليني في الثلاثينيات من القرن العشرين، لتثبيط همم الأوروبيين الآخرين المهددين، ومن جهةٍ أخرى، لم يكن الداهومي قادراً على تدريب جيشه على استخدام الأسلحة الجديدة بفاعلية وبالتالي انهزم عند مواجهته فرنسا في سنة

١٨٩٢. وعلى الرغم من أن مملكة مالاغاسي نظمت جيشاً حديث الشكل بمساعدة تقنية من أوروبا إلا أنها انهارت سنة ١٨٩٥ خلال مواجهتها للاحتلال الفرنسي، وإن كانت هزيمتها تعود بالدرجة الأولى إلى الشقاق الداخلي وليس للهزيمة العسكرية.

بدأت الهوة الشاسعة في مجال الأسلحة الأوروبية تضيق حوالي سنة ١٩٠٠، وإن كان قليل من الناس فقط أدركوا هذا الوضع حينها. باتت أوروبا معتادةً على إحراز الانتصارات في بلاد ما وراء البحار، حتى عندما تكون أعداد خصومهم أضعافاً مضاعفة. ظهر النصر الذي أحرزه مينيليك في عدوة Adwa كأنه ضربة حظ. وأساءت الصحافة الأوروبية فهم الدرس العسكري الملقن من خلال الحرب بين الإنكليز والبوير Boer، حتى وإن بدا جلياً واضحاً عند الإمعان في تأمل أحداثها. اكتشفت جمهوريات البوير بأنها تمتلك أضخم مخزون للذهب حتى ذلك التاريخ وشرعت باستخدام بعضٍ من مدخول الذهب لشراء أسلحة حديثة بغية التمكن من مقاومة الضغط التي كانت تسلطه عليهم المصالح البريطانية في المناجم. وعندما تفجرت الأزمة سنة ١٨٩٩، توقع الإنكليز نصراً سريعاً، ولكن طول مدة الحرب التي استمرت حتى ١٩٠٢، أرسلت بريطانيا قوة تناهز نصف المليون محارب مقابل البوير التي تراوحت بين ٦٠ و ٦٥ ألفاً، أما الأمثولة العسكرية التي انبثقت في فترة لاحقة من القرن العشرين، فقد بينت بأن أي هجوم يشن على شعب يمتلك قوة نارية ممثلة يتطلب أعداداً متساوية على أقل تقدير. أمّا إلحاق الهزيمة بميليشيات تمتلك أسلحة حديثة فيستلزم قوة تعد أكثر بكثير مما تعده المليشيات.

لم تكن هذه الوقائع واضحة جلية في تلك الحقبة من الزمن. خلال التسعينيات من القرن التاسع عشر، تعرّف الهولنديون على فاعلية حرب الميليشيات في العمليات العسكرية في مواجهة شعب الأتشة Aceh في سومارا. وفي أثناء الحرب الإسبانية – الأمريكية، هزم الأميركيون بكل سهولة القوات الإسبانية في الفيليبين، ولكنهم احتاجوا إلى ضعف عدد المتمردين كي يتمكنوا من خنق «تمرد الفيليبين» في عام ١٩٠٠ – ١٩٠١.

ظل التفاوت الجديد قائماً في الحروب الاستعمارية الباقية من فترة ما بين الحربين. فمن أجل احتلال جبال الريف، في زاوية من زوايا الغرب، كانت القوة الفرنسية والإسبانية بحاجة إلى ما يزيد على الـ ٥٠٠ ألف رجل - وهو عدد أكبر بكثير مما احتاجته فرنسا لإخضاع أراضيها الصحراوية كافة. تطلبت الحملة الأثيوبية الإيطالية في الثلاثينيات من القرن العشرين فرقاً إيطاليةً تعد نصف مليون شخص، فيما لم تزد القوة الخاضعة لقيادة إيطالية في معركة عدوة Adwa سنة ١٨٩٦ عن ١٥ ألف شخص. وفي تلك المعركة، حارب الإيطاليون ضد خصوم فاقوهم عدداً بنسبة سبعة إلى واحد، ولكنهم كان يمكن أن ينتصروا، في كل الأحوال، في ظل قيادة أكثر براعة. وبحلول فترة ما بين الحربين، تجلّى التئام الهوة في مجال الأسلحة واضحاً، ففي ذلك التاريخ، كانت الرشاشات قد باتت شائعة عامة، وكانت تمثل سلاحاً دفاعياً رائعاً.

بعد الحرب العالمية الثانية، ارتفعت كلفة حملات المليشيات إلى أن باتت باهظة للغاية. وبحلول تلك الفترة، حتى عندما لم تواجه القوى الاستعمارية تهديداً عسكرياً مباشراً، كانت كلفة الحفاظ على أراضي المستعمرات معروفة وباتت جزءاً من معادلة المساومة. في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، فضل الهولنديون التخلي عن إندونيسيا عوضاً عن مواصلة سعيهم لإعادة غزوها بالتكاليف التي كانت مطلوبة في تلك الفترة. وتخلى الفرنسيون عن الصين الهندية والجزائر للأسباب ذاتها. وانسحبت الولايات المتحدة من فيتنام، على الرغم من أنها كانت القوة العسكرية الأولى في العالم. وفي الفترة الواقعة بين منتصف الستينيات من القرن العشرين وآخرها، أفادت التقديرات العسكرية الأكثر تفاؤلاً بأن تكتيكات الميليشيات على غرار التي يستخدمها الفيتناميون تستلزم جيشاً حديثاً بأعداد تفوق عدد جيش العدو بخمسة إلى ستة أضعاف.

التكنولوجيا الإدارية:

تدين الأسلحة والنظام الصناعي بوجودهما للخلفية التنظيمية للتكنولوجيا. وتكمن قدرة أوروبا على التنظيم وراء الإنتاج الفاعل للسلع، بما فيها الأسلحة، وكفاءة الجيوش في هذا الميدان. وقد كان هذان العاملان وثيقي الصلة لدى الإدارة الحكومية. ويغيب عن البال أحياناً أن البنية التحتية البيروقراطية حديثة العهد نسبياً في تاريخ العالم. ومن السهل أن نفترض للوهلة الأولى بأنّ الإمبراطورية الكارولينغية Carolingian والإمبراطورية الألمانية لسنة ١٨٧١ كانتا قريبتين من الأمر ذاته إلى حد أنهما استحقتا التسمية ذاتها. حتى في أواخر حقبة ما قبل الصناعة في التاريخ الأوروبي، واجهت الحكومات بعض الصعوبات للتقدم من مراكز اتخاذ القرار وصولاً إلى الأشخاص الفعليين الذين ترغب في السيطرة عليهم أو في فرض الضرائب عليهم. في القرن الثامن عشر وما قبل، استندت الحكومات في عملها على ما يشبه أو في فرض الضرائب عليهم. في القرن الثامن عشر وما قبل، استندت الحكومات في عملها إلى ما يشبه إلى حد بعيد نظام الحكم غير المباشر الذي استخدموه فيما بعد في امبراطورياتهم في ما وراء البحار. لم يعمل في خدمته غير حفنة قليلة من الموظفين الرسميين المأجورين المعيّنين والقابلين للفصل كي يدخلوا أوامرهم حيّز التنفيذ المباشر، علماً أنه بإمكان تعيين بعض أعضاء الطبقة الإقطاعية ومالكي الأرض والرجال قُضاةً للصلح، كما في إنكلترا، يعملون في خدمتهم ويُلقى على كاهلهم القدر الكبير من أعباء الإدارة اليومية مقابل الحصول على استحسان الحكومة المركزية.

اتّسم المجتمع الأوروبي في الحقبة ما قبل الصناعية بتشكيلةٍ نقابيةٍ بارزة. كان الناس يُعتبرون أعضاء في مجموعاتٍ هي: في الواقع عبارة عن شركات غير رسمية ذات امتيازات وإعاقات متباينة. بعض هذه المجموعات كانت شركات قانونية تشمل النقابات، أو الجامعات، أو البلدات، أو الكنيسة، لم يكن أمام الموظفين البيروقراطيين العاملين في خدم ملك من الملوك خيار سوى الحكم من خلال هذه

المجموعات أو من خلال أقطاب المجتمع، أو أصحاب الأراضي، أو الشركات غير الرسمية. كان لا بد أن يحدّدوا الأشخاص القادرين على ممارسة تأثير ما على مجتمعهم والاعتماد عليهم. صحيح أنّ الحكومة كانت قادرة على التضييق على بعض المواطنين الأقوياء، ولكن ليس على عدد كبير منهم في الوقت ذاته. وبالطبع لم تكن تستطيع التضييق عليهم جميعاً في الوقت ذاته. وما إن تختار القوة الملكية هذه الأدوات المحلية حتى تصبح هذه الأخيرة متجذّرة صعبة الاقتلاع، وإن لم تتسم بالكفاية، أو إن قامت فعلياً بتخريب مقاصد سلطة عليا. باختصار، واجه بيرقراطيو أوروبا بعضاً من المشكلات التي واجهها حكام الامبراطوريات الاستعمارية الساعية لبسط هيمنتها من خلال «القادة الطبيعيين» في ظل أشكال مختلفة من الحكم غير المباشر.

ومع تزايد تعقيدات المجتمع الصناعي، وجدت الحكومات نفسها بحاجة لإقامة تسهيلات صحية، وتفتيش المعامل، والسيطرة على عمالة الأطفال، وتنظيم المجتمعات النامية، والتخطيط لشق سكك الحديد، والتحكم بالنقد والأعمال المصرفية، وفرض الضرائب اعتماداً على طرق حديثة ومعقدة. وما إن يتم تطبيق هذه التقنيات على الدول الأوروبية حتى يصبح بالإمكان تطبيق تقنيات مشابهة لها في بلاد ما وراء البحار. بل إنّ وجودها زاد من قيمة إمبراطورية ما وراء البحار. لم يكن الحكم الإمبريالي ذا فائدةٍ كبيرةٍ للقوى الاستعمارية إلا في حال ساعدت في إدارة الأراضي المحتلة بأقل كلفةٍ ممكنة وبفاعلية تتناسب مع المصالح المُرتجاة. وما إن صارت لدى الأوروبيين مجموعة من الموظفين المتحركين بالإضافة إلى الآلات الكاتبة، والناسخات، وكل اللوازم الباقية، حتى بات بإمكانهم أحياناً التلاعب بالمجتمعات بأساليب معقدة، دونما إدراك منهم أحياناً للنتائج الطويلة الأمد لأعمالهم، كما سنرى في فصول لاحقة.

كان التلاعب مباشراً في بعض نواحيه. دفع رعايا دول ما وراء البحار المال للدفاع عن أنفسهم، كما أنهم دفعوا غالباً معظم تكاليف التوسع الامبريالي. وبحلول

أواخر القرن التاسع عشر، تألفت الأغلبية العظمى من الفرق المنخرطة في جيوش الفرنسيين والبريطانيين والألمان والهولنديين في بلاد ما وراء البحار من غير الأوروبيين، واقتطعت نفقات هذه الجيوش من الميزانية المحلية. تكفل الرعايا الهنود الدفاعون للضرائب بنفقات الجيش الهندي الذي كان يشتمل على فرق ذات أصل بريطاني. وشكلت هذه التكاليف جزءاً كبيراً من ميزانية بلاد الهند. وتميز الهولنديون أيضاً بتنظيم عسكري منفصل تماماً عن الجيش الهولندي وتكفل بتمويله الرعايا المحليون من أموال الضرائب أساساً، وفي حوالي ١٩٠٠، تشكَّل الجيش من حوالي ٣٠ بالمئة من المجندين الهولنديين و٢٠ بالمئة من الأوروبيين الآخرين (خاصة من الألمان)، وعدد قليل من الأفارقة، و٥٠٪ من الهنود الشرقيين. واقتطعت النفقات العسكرية من سنة ١٨٧١ إلى ١٩١٧ حوالي ٣٥ بالمئة من ميزانية بلاد الهند الخاضعة للحكم الهولندي.

قال بعضهم إن الأوربيين أجبروا رعايا بلاد ما وراء البحار على الإنفاق على عملية إخضاعهم. وقد كان هذا الكلام صحيحاً إلى حدٍّ ما. من ناحية أخرى. يُعدُ الدفاع تكلفةً طبيعية في حياة أي مجتمع. إلا أن الدور الذي اضطلعت به العمليات العسكرية في الدول غير الغربية، في الفترة السابقة للاستعمار والتالي له، مشوب بقدرٍ كافٍ من الغموض بحيث يظلُّ السؤال عن إمكانية حصول الرعايا العاديين على مقابل لما ينفقونه دون إجابة. ولكن مهما كان البيان الإجمالي لميزانية الإمبراطورية، فقد مارست القوى الإمبريالية، في الفترة التي بلغت خلالها الامبراطوريات أوجها، قوةً عسكريةً في ما وراء البحار بأسعار متهاودة لرعايا الدولة الأم.

اتصفت البنية الإدارية التي شُيدت عليها هذه القوة أحياناً بالهشاشة. وبعد الاستقلال، فقدت الدولة الاستعمارية التي أقامتها القوى الغربية القدرة على الحكم في بعض الأحيان، كما سبق أن حدث لفترة طويلة أو قصيرة خلال العقود القريبة العهد في أماكن متفرقة مثل كامبوديا، والصومال، ورواندا، وزائير، وليبيريا. وحتى ذلك التاريخ، لم تكن تقنيات الإدارة العامة قد خضعت لدراسة قائمةٍ على أساس

مقارن من حيث البعد العالمي التاريخي، سواء داخل الامبراطوريات الأوروبية أو خارجها، علماً بأن عدة فصولٍ لاحقةٍ ستطرح موضوع الجهود غير الأوروبية الهادفة إلى تقوية الإدارة الحكومية من أجل مقاومة التهديد الأوروبي.

التكنولوجيا الطبية:

مارست التطورات المتزايدة للعلوم الطبية تأثيراً قوياً آخر على مسار الامبراطوريات الأوروبية في ما وراء البحار مع أن تطبيقاتها الفعلية تخلفت أحياناً عن الوعي والإدراك العلمي في أوروبا. وحتى قبل اكتشاف نظرية جرثومة الأمراض أو البعوضة الناقلة للملاريا والحمى الصفراء، خطا الطب العسكري الأوروبي خطواتٍ واسعةٍ في مجال حماية الجنود الأوروبيين في بلاد ما وراء البحار. كان هؤلاء الجنود قد اكتسبوا في نشأتهم مناعات ملائمة لبيئة أمراض أوروبية. أما في بيئة أمراض جديدة، ولا سيما في العالم الاستوائي، فقد ارتفعت نسبة الوفيات في صفوف الحامية بحيث بلغت أضعاف عدد الجنود العاملين في الدولة الأم. ولكن في الفترة المتراوحة بين الأربعينيات من القرن التاسع عشر والستينيات من القرن التاسع عشر، أدخلت تطورات تجريبية بحتة، ولا سيما في الطب الوقائي، تغييرات باهرةً في معدلات الوفيات بين الرجال في الثكنات المنتشرة في العالم الاستوائي (الشكل ٢,١) انخفض معدل الوفيات السنوية، من ٥٠ إلى ٧٠ بالمئة بفضل استخدام الكينين، وأدوية جديدة لعلاج الزُحار، والمزيد من العناية في تأمين مياه نظيفة وظروف أفضل للتهوية.

استعانت بعض السلطات بهذه التحسينات دليلاً على أن الأوروبيين عالجوا مشكلة الحفاظ على حياة جنودهم في المناطق الاستوائية، بدا الطب الاستوائي مصدراً تقنياً آخر للقوة الأوروبية. ولكن في القرن التاسع عشر، اقتصر انخفاض عدد الوفيات من جراء الأمراض في صفوف الفرق الأوروبية على الثكنات. أما خلال الحملات، فقد ظل معدل الوفيات مرتفعاً حتى في غياب أي عمل عدائي من

الخصوم، على الرغم من أن بعض الحملات غير الاعتيادية أظهرت عملياً تغلباً على الأمراض الاستوائية. في سنة ١٨٧٤، حققت السلطات العسكرية البريطانية رقماً قياسياً طبياً في أثناء الزحف الذي دام شهرين وانطلق من ساحل الكاب إلى كوماسي ذهاباً وإياباً دون أن تزيد خسارتها في الأرواح عن ١٧ في الألف في صفوف الفرق الأوروبية المشاركة في هذا الزحف. وفي الواقع، لم تكن هذه الحملة سوى ضربة حظ غير اعتيادية. إذ ما من حملةٍ أخرى أُنجزت في المناطق الاستوائية قبل نهاية كانت تُعادلها في سجلها الصحي، علماً بأنّ الحملة تسبّبت في بعض التوقعات الخاطئة.

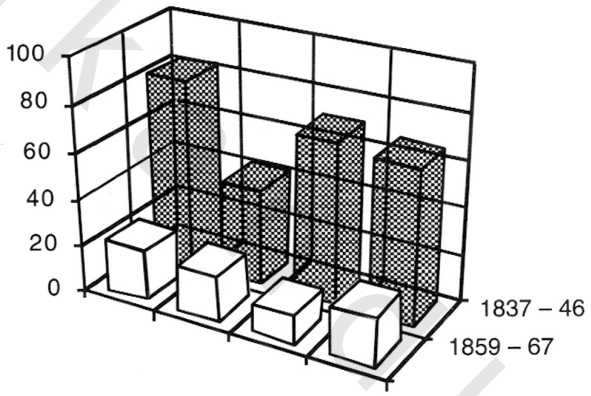

تواصل التحسُّن في معدل الوفيات داخل الثكنات لأن الضباط الطبيين العاملين فيها كانوا يتمتعون بالحرية، نسبياً، في القيام بما يرونه الأنسب. خلال الحملات، فكانوا يخضعون لأوامر ضباط الصف الذين كانوا يضعون نصب أعينهم هدفاً واحداً، ألا وهو إحراز النصر في المعارك. وفي أغلب الأحيان، لم تستخدم المعلومات المتوافرة في حقل الطب الوقائي، فقط ظل هذا الأخير، في كل أنحاء العالم الاستوائي في أثناء الحملات، معدوم الفعالية حتى ما بعد حلول مطلع القرن، عندما انتهت الفتوحات الأوروبية فعلياً.

القوة العسكرية ومراحل الإمبراطورية:

مراحل النشاط السياسي والعسكري الأوروبي في بلاد ما وراء البحار مع التغييرات الواسعة النطاق في التكنولوجيا الأوروبية التي واكبت التقدم في التيار الصناعي. شهدت المرحلة الأولى حتى حوالي سنة ١٧٥٠ تكافؤاً تقنياً تقريباً بين الغرب والمناطق الأكثر تقدماً في إفريقيا الأوروبية - الآسيوية Afro-Eurasia. تفوقت القوى الآسيوية عسكرياً في البر، فيما تفوّق الأوروبيون بحراً، حدّد علم الأوبئة الخاص بالأميركتين هذه القارات على أنها المكان الذي يمكن للأوروبيين أن يقيموا فيه امبراطوريات إقليمية بسهولة نسبية.

في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، بدأ الأوروبيون يحققون تقدّماً عسكرياً بطيئاً في أجزاء معينة من آسيا - كالهند على سبيل المثال - إلا أنه لم يكن مستنداً -حتى ذلك التاريخ- على البراعة الصناعية بل على المهارات التنظيمية التي ظهرت جلية في الأمثولات التكتيكية التي لقنها المدرسون الأوروبيون لفرقهم الهندية. كانت بريطانيا قد نشرت سيطرتها على أغلبية شعوب جنوب آسيا حتى قبل ظهور الهوة البارزة في ميدان الأسلحة في أواخر القرن التاسع عشر.

مثلت الفترة الواقعة بين ١٨٧٠ و١٩٠٠ تقريباً الحقبة الرئيسة للتفوق العسكري الأوروبي القائم على الأسلحة الجديدة. وشملت هذه الحقبة العقود التي احتل خلالها الأوروبيون المناطق الاستوائية الرطبة، عندما قسموا إفريقية جنوبي الصحراء الكبرى، واستولوا على بقايا القارة الآسيوية المتعرضة للرياح الموسمية، وطالبوا بالجزر المتبقية في المحيط الهادئ.

بعد ١٩٠٠، لم تعد الهوة الفاصلة في ميدان الأسلحة منفرجةً للغاية. ولكن لم يعد ثمة أراض كثيرة يمكن احتلالها. وقعت بعض الهزائم الحاسمة في شمال إفريقية ومنطقة حوض المتوسط. كما بوشرت بعض الاحتلالات ثم تركت نصف منهية. أقامت كل من روسيا وبريطانيا درجة من السيطرة غير الرسمية التنافسية

على بلاد فارس وأفغانستان، ولكنهما أقلعتا عن القيام بأي عمليات ضمّ رسمية. وفد أبطأت التنافسات الدولية تقسيم تايلاند والصين أيضاً أو حالت دون حصولها. قسّمت القوى الأوربية الصين إلى مناطق نفوذ، ولكنّ الأوروبيين كانوا منشغلين بالمنافسات التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى. وابتداءً من الثلاثينيات من القرن العشرين، أصبحت اليابان القوة الصناعية التي حاولت أخيراً احتلال الصين، ولكن هذه الجهود المبذولة انتهت بهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. وبحلول الأربعينيات من القرن العشرين، قلّصت عملية بناء الامبراطوريات المكاسب ورفعت التكاليف، ومن هذه التكاليف تقليص الهوة في ميدان الأسلحة، ولكنها لم تكن سوى مشكلة واحدة، بين مشكلاتٍ أخرى، في وضع الإطار الدولي للحرب الباردة الأولى.

من الخطأ أن نفرط في التشديد على العامل المرخّص من قبيل توقع نصر زهيد الثمن، علماً بأنه بدت أهميته بكل وضوح في بعض الغزوات الإفريقية، كتلك التي قامت بها فرنسا في غرب السودان، وبريطانيا في شمال نيجيريا. في بعض الأحيان، شنّ الأوربيون كغيرهم حروباً في ظروف لم يكن فيها النصر المتوقع القليل التكلفة ممكناً، أو أنهم كانوا ينغمسون في الحرب بعد أن تتخطى تكلفة النصر أي حسابات عقلانية.

والتضحيات التي قدمتها القوات البريطانية في الحرب العالمية الأولى حالة وثيقة الصلة بهذا الموضوع، ولقد بدا واضحاً على مدار التاريخ البشري أنّ العقلانية لم يكن لها دورٌ رئيسٌ في قرارات شن الحروب.

٣

السياسات الإمبريالية

تمحورت المناقشات التاريخية الخاصة بأسباب ظهور الإمبريالية، خلال القرن الماضي، في أغلب الأحيان، حول التأويلات المادية الواقعة تحت عنوان الماركسية، علماً بأنّ ذلك التأويل يدين لِـ ج.أ. هوبسون Hobson .A.j على الأرجح بأكثر مما يدين لكارل ماركس. ظهرت أكثر كتب هوبسون أهمية «الإمبريالية» دراسة، في سنة ١٩٠٢، وقد تأثر إلى حد بعيد بالأحداث الأخيرة للحرب بين البوير Boer والإنكليز والتي جرت في جنوب إفريقية. ركز هوبسون على نقطة رئيسة هي أنّ الاقتصاد الرأسمالي والصناعي في أوروبا أنتج أموالاً للاستثمار أكثر مما يمكن للاقتصاد الأوروبي أن يمتصه، ولذلك حُوِّلت هذه الأموال الفائضة إلى بلاد ما وراء البحار للبحث عن المزيد من المكاسب ومعدلات الفائدة في سوق أقل قدرة على المنافسة. وبما أنَّ الحكومات الأوروبية كانت تتوق لحماية الأموال التي كان مواطنوها يستثمرونها في الخارج، فقد مالت إلى توسيع امبراطوريتها في أراضي ما وراء البحار. إنّ النقاش النظري الخاص بالجذور المادية للإمبريالية والمتغيرات التي نتجت عنها على مدار القرن الماضي مماثلة لنقاشات أخرى تدور حول العلاقات بين الرأسمالية والتيار الصناعي والإمبريالية. ومن حق مؤرخي أوروبا أن يهتموا بهذا الموضوع. لكن قد يكون من الأفضل لهذه الدراسات أن ترضى بمستوى أكثر عقلانية، وأن تهتم بالسياسات الفعلية التي تزعم مختلف الحكومات الأوروبية بأنها تتبعها في حقبات مختلفة وعمليات اتخاذ القرار التي تقف وراءها.

النية والواقع:

يمكننا أن نفترض منذ البداية حضور الفوائد المادية على كل المستويات التي يتخذ فيها الناس قراراتهم. ويمكننا أن نفترض أيضاً بأنه كان ينبغي أن تُتخذ

القرارات السياسية في عالم كان التصنيع (الرأسمالي أو غيره) يعيد إقامة علاقات قوى، سواء أكان كل أبطالها على علم كامل بهذه التغييرات أم لا. وقد قيل في إحدى النِكات القديمة بأن بريطانيا العظمى اكتسبت امبراطوريتها الهندية «في حالةٍ من شرود الذهن». تطبّق هذه المقولة على مطلع القرن التاسع عشر. ففي الواقع لم تقم أي حكومة بريطانية بتقديم تصريح واضح في نيتها بالسماح لشركة الهند الشرقية -أو منعها- من إقامة الإمبراطورية الإقليمية التي كانت فعلاً في طور بنائها. جاء احتلال الهند بمبادرة خاصة، ثم إن رخصة الملك، شكّلت سياسةً لا يمكن اعتبارها رسمية، علماً أن الحكومات المتعاقبة وافقت على النتيجة في آخر المطاف.

عند النظر إلى السياسة الرسمية التي اتبعتها الحكومات المركزية في أوروبا بمنظار عام، نرى أن شرود الذهن حيال بناء الامبراطوريات كان وضعاً شائعاً للغاية. وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين الأهداف المعلنة وغير المعلنة والنوايا الخفية، فقد كانت فترات بناء الامبراطوريات قصيرة نسبياً لمعظم القوى الأوروبية. ودامت قوة الزخم الألمانية المعلنة «للحصول على مكان تحت الشمس» أقل من ربع قرن، من حوالي سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠٧ أو ١٩٠٨. واتسمت السياسة الهولندية الرسمية بمضادّة التوسع خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. ويمكن أن نؤرخ التوجه نحو التوسعية الخفية ببداية الحرب الهادمة لاحتلال أتش Aceh شمال سومطرة في سنة ١٨٧٣ واستمرت في العقد الأول من القرن العشرين. وهي حقبة امتدت على مدى ثلاثة عقود، واقتصرت على جنوب شرق آسيا. أما البرتغال فقد اتبعت سياسة توسعية ابتداءً من سنة ١٨٨٣ وصولاً إلى العقد الأول من القرن العشرين.

يعد شرود الذهن البريطاني حالة تقليدية. فعلى الرغم من إنشاء الإمبراطورية الأكبر في بلدان ما وراء البحار سنة ١٨١٥، أعادت بريطانيا بعض الأراضي المحتلة في ما وراء البحار إلى هولندا وفرنسا دون الشعور بأي وخز شديد في الضمير. ولم يظهر التيار التوسعي المعلن صراحةً من جديد إلا بمواكبة وزارات سالزبوري بين

١٨٨٦ و١٩٠٢. وحتى في أثناء تلك الفترة، جاءت وزارة غلادستون الذي كان يتبنى سياسة رسمية مضادة للإمبريالية من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٤. وبذلك لا تبقى غير أربع عشرة سنة فقط من سياسة بناء الإمبراطورية بشكل علني إلى حد ما.

وظل النمط واضحاً. فقد كانت القوى الأوروبية تسعى، بكامل وعيها وبكل علانية، لاحتلال أراضٍ جديدة خلال فترة قصيرة نسبياً من حوالي ١٨٧٠ وحتى ١٩١٠، وقد زادت من اهتمامها خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر. وبالطبع، تُعدُ هذه الفترة القصيرة نسبياً من المقاصد الأوروبية الصريحة الميزة المحدّدة لعصر الإمبريالية. ولكنها بعيدة كل البعد عن أن تكون هي الحقبة الوحيدة في عمليات بناء الإمبراطورية الغربية.

كانت فرنسا الاستثناء الذي شذ عن النمط الشائع سواء من حيث التوقيت أو النتيجة، وقد انبثق الاختلاف من المنافسات الدولية أكثر منه من الأحداث الخارجية، فتبعاً لخسارة فرنسا أمام الحلفاء في الحروب التي خاضها نابليون، مرت السياسة الفرنسية بحقبة تعاظم مفاجئ للتيار التوسعي، في محاولةٍ ظاهريةٍ للتعويض عن الخسارات التي تكبّدتها في أوروبا. ثم نشطت لعقودٍ وجيزةٍ في غينيا والسنغال ومدغشقر. ولكن الهدف المنصوب ظلَّ إقامة مجمَّع زراعي plantaion complex أو إمبراطورية للمحطات التجارية، وللإمبراطورية الإقليمية على غرار تلك التي أقامتها شركة شرق الهند البريطانية وفيما بعد، من مطلع العشرينيات حتى مطلع الخمسينيات من القرن التاسع عشر، أصبحت فرنسا دولةً مناهضةً صراحةً للإمبريالية مثلها كمثل أي دولةٍ أخرى، مع أنها كانت تؤسس في الواقع إمبراطورية إقليميةً في الجزائر كي تتكافأ مع النشاط البريطاني في الهند.

عندما تسلم نابليون الثالث زمام الحكم في سنة ١٨٥١، تغيرت السياسة الفرنسية مجدداً. حاولت الحكومة الفرنسية أن تستفيد من نجم نابليون المتألق سابقاً في مغامراته في المكسيك وغيرها. ولكن هذه الحقبة الزمنية انتهت في سنة

١٨٧١، عقب الهزيمة في الحرب الفرنسية -البروسية. وابتداءً من سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، مرّت السياسة الفرنسية بعقودٍ من التعاقب السريع نسبياً. سقطت وزارتان على الأقل لأنهما حاولتا تنظيم تحركات في مواجهة الشعور المناهض للإمبريالية. ومع ذلك بنت فرنسا في هذه الحقبة ثاني أضخم إمبراطورية أوروبية ما وراء البحار.

أظهرت التقلبات في الآراء داخل مجلس النواب التصورات المتغيرة للمركز الذي ينبغي أن تتبوأه فرنسا في أوروبا. وعندما خسرت فرنسا الحروب الإمبريالية وأراضي في الخارج، كما حصل عام ١٧٦٣و عام ١٨١٥، تفجرت، عند شريحةٍ من الرأي العام الفرنسي، رغبة بالتعويض من خلال احتلال المزيد من الأراضي في الخارج. ناشدت شريحة أخرى الحكومات الفرنسية أن تعيد بناء القوة العسكرية الفرنسية في أوروبا بغية إعادة ترسيخ مركزها القيادي الخاص هناك. وفي الحقبة الواقعة بين ١٨٧١و ١٩١٤، اتصف هذان الشعوران بالقوة. واتفق الطرفان على أهمية استعادة الهيبة الوطنية، ولكنهما اختلفا فقط على الوسيلة اللازم اتباعها من أجل تحقيق هذا الهدف. وقعت حادثةٌ موازيةٌ في سنة ١٩٦٢ عندما تخلى شارل ديغول عن القتال من أجل الاحتفاظ بالجزائر لصالح سياساتٍ مصمّمة على إعادة وضع فرنسا في المكان المناسب داخل أوروبا.

لقد كان بناء الامبراطوريات علانيةً خارج أوروبا الغربية استثناءً أكثر بروزاً بالنسبة للنمط الأوروبي. وكانت اليابان ذلك الاستثناء. وقد نتج ذلك جزئياً عن اكتسابها، في الفترة الأخيرة، للتكنولوجيا الصناعية- وأكثر بعد بسبب التوجه السياسي والثقافي المختلف - هاجمت اليابان تايوان وكوريا في السبعينيات من القرن التاسع عشر، ولكن التوسع العلني لم يبدأ إلا عندما اندلعت الحرب بين الصين واليابان على كوريا في سنة ١٨٩٤. بدأت هيمنة اليابان على تايوان في سنة ١٨٩٨، وقد دامت هذه الهيمنة على الجزيرة طوال حقبة الهيمنة الأوروبية على معظم أراضي إفريقيا الإستوائية.

لا يعود تاريخ الإمبراطورية اليابانية في الأراضي الداخلية الآسيوية إلى الفوز المحقق ضد روسيا واحتلال كوريا سنة ١٩٠٥ وحسب. فبعد ذلك، وفيما كان الشعور الامبريالي يتقلص في أوروبا الغربية، واصلت عملية التوسع الياباني ازدهارها، بعد أن خفّت في العقد الأول والثاني من القرن العشرين، حتى نهاية حرب الباسيفيك سنة ١٩٤٥.

الولايات المتحدة وروسيا:

غالباً ما كانت الولايات المتحدة وروسيا غائبتين عن لوائح بنائي الامبراطوريتين الغربيتين من القرن التاسع عشر. من الناحية الجغرافية، لم تكن الولايات المتحدة تنتمي إلى أوروبا. ومع أن روسيا كانت أوروبية من الناحية الجغرافية، إلا أن تاريخها وتوجهاتها الأولى انحرفت غالباً عن النمط العام، وقد بنت امبراطوريتها في الأراضي البرية، والسهوب الشاسعة وليس في بلاد ما وراء البحار. تواصل توسع كل من روسيا وأمريكا الشمالية بشكل شبه مستديم ابتداءً من القرن السابع عشر، متخذاً في بادئ الأمر شكل امبراطوريات للمحطات التجارية البرية المعتمدة على تجارة الفراء، ومن ثم تحولت تدريجياً إلى نمطٍ بدا على أنه إمبراطورية إقليمية، ولكنه تحول في أغلب الأحيان إلى مجتمع متعدد الأجناس بعد أن تدفق المستوطنون من الأجزاء السلافية من الإمبراطورية الروسية تجاه الغرب.

لم تكن الرغبة في بناء إمبراطورية إقليمية، في أيٍ من الحالتين، الدافع الأساسي، علماً بأنّ الولايات المتحدة وروسيا شاركتا على حدٍ سواء مع الآخرين في ذلك- روسيا على نطاق واسع في القوقاز، وآسيا الوسطى، وكوريا. والولايات المتحدة بقوة مماثلة في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، من خلال ضمّ معظم الأراضي في الشمال الغربي من المكسيك والتوجه نحو بلاد ما وراء البحار في التسعينيات من القرن التاسع عشر بالاستيلاء على الفيليبين وبورتو ريكو.

في الحالة الأمريكية، أعقب التوسعّ تصوراً قانونياً خيالياً باكتساب أراضي كان يطالب بها أوربيون آخرون. وغالباً ما كانت أراض خاضعةً بشكلٍ غير مكتمل لإدارة دولة أخرى. وكانت فرنسا على معرفةٍ ضئيلةٍ بحجم لويزيانا حتى ذلك التاريخ بحيث توجب على الولايات المتحدة أن ترسل لويس وكلارك لاستكشاف ما كانت قد ابتاعته.

أما غزو الأميركيين الأصليين الفعلي فقد حدث في فترة لاحقة وتميّز بسهولة نسبية في وجه مجموعات متناثرة، كانت تواجه وقتها الضربات الأولى من الأمراض الاستوائية التي عايشتها شعوب وسط المكسيك قبل قرون خلت. كما لم تكن معظم الأراضي المسلوبة من جمهورية المكسيك في سنة ١٨٤٨ قد أُخضعت فعلياً لإدارة المكسيك، تماماً كما لم تكن كافة أراضي ألاسكا خاضعةً فعلياً للحكم الروسي. لم تكن سوى صفقات متناثرة، في حين يخضع جزء فقط من الأراضي لسيطرة الشاري الفعلية شجعت بعض توجهات الرأي العام في الولايات المتحدة الاكتساب الإقليمي لمناطق ذات كثافة سكانية عالية في أمريكا اللاتينية وغيرها من البلاد، إلا أن الأميركيين كانوا يفضلون عامةً الأراضي الواقعة باتجاه الغرب والتي كانت تبدو متقبلة للاستيطان. لقد كانت الفكرة وراء «القَدَر الرأسمالي» تقوم على توسيع عملية الاستعمار الفعلي على طراز الشاطئ الأطلسي، وليس تأسيس إمبراطورية إقليمية على شاكلة الهند. أما ضمّ هاواي وبورتو ريكو والفيلبين فقد كانت أعمالاً شاذة بُرِّرت في أعين الجماهير بالدوافع الاستراتيجية بشكلٍ أساسي.

أما التوسع الروسي فقد كان لأهداف استراتيجية أوضح فعلاً. فمن قلب موسكو، كانت الطريق المستقيمة نحو البحر تتجه بيدها في مرافئ المياه الدافئة على مدار السنة. ابتداءً من القرن السابع عشر، قاد بطرس الأكبر الهجمات العسكرية العنيفة على المرافئ غير المتجمدة- بدءاً بسان بيتر بيترسبورغ، وفيما بعد، أدّت جهود مماثلة إلى التوجه نحو الجنوب الفارسي عن طريق إيران، ونحو المحيط الهادئ على طول خطوط السكك الحديدية العابرة لسيبريا. أي أن روسيا

ظلت تتوسع استناداً إلى سياسة وطنية صريحة، ولكن نادراً من أجل السيطرة على أراضٍ جديدة.

وبشكلٍ عام، نادراً ما كان بناء الإمبراطورية الأوروبية سياسةً صريحةً معلنةً جهاراً في مراكز القوى الأوروبية باستثناء حقبة محدودة جداً تراوحت بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر. وبالتالي فإنّ جزءاً كبيراً من توسع الأراضي حدث بإغراء من قوى طرفية وليس بوصفه مقصداً مركزياً. لقد كان الشرود الذهني سائداً في المركز الامبراطوري، ولم يكن هو المكان الذي تجري فيه الأحداث.

البيئة السياسية في الأطراف:

يستخدم المنظّرون الذين يعملون في تحليل النظم العالمية مصطلحي مركز هامش أو طرف بمعانٍ خاصة. أما هنا، فهذان المصطلحان يُستخدمان على نحو غير تقني، ويحدّدان بكل بساطة الموقع الجغرافي لفرد أو مجموعة تتخذ القرار ضمن البنية السياسية لإمبراطورية أوروبية.

قبل حلول القرن التاسع عشر بفترة طويلة، طوّر البيروقراطيون المفهوم القائل بأنّ الأوامر كانت تصدر من مركز الحكومة، باسم الملك في أغلب الأحيان، إلى سلسلة هرمية من المسؤولين التابعين الذين كانوا ينقلونها بدورهم إلى من هم دونهم مرتبة. في أوروبا، كان المسؤولون المتمركزون على قمة هذا التسلسل الهرمي إما من سلك القضاء أو في العاصمة، في حين إن المرؤوسين كانوا غالباً في مناطق أخرى، إما في عواصم الأقاليم أو المدن الرئيسة.

لم يكن الشكل النهائي لهذه الهرمية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لأوروبا بالتحديد، كما تسنى لها أن تكتسبه فيما بعد، عندما استُخدمت مؤسساتٌ مماثلةٌ لإخضاع رعايا على مسافة آلاف الأميال. قبل انتهاء حقبة التلغراف تحت الماء، كانت المسافات المعنية تشير إلى أن أيَّ اتصالٍ يتطلب بالضرورة أسابيع أو أشهراً. وكانت الأوامر تنطلق من وزارة المستعمرات أو أي هيئة مماثلة إلى الحكام العامين، ومنهم

إلى حكام دونهم مرتبة، وأخيراً إلى القادة العسكريين عند نقطة التماس أو الخلاف مع الجيران أو الخصوم غير الغربيين.

هكذا كانت عملية اتخاذ القرار لا مركزية وذات نتائج مهمة. وقد تمتع أشخاص عند مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي، في مناطق مختلفة، بمصادر مختلفة من المعلومات وتقييمات مختلفة للوضع السياسي أو العسكري. وكالعادة حصل الشخص الذي يتبوأ المركز المسؤول على تقييم مختلف اختلافاً شديداً عن التقييمات في مستويات أخرى من القيادة أو ذات أبعاد مختلفة.

تمتع كل مسؤول قادر على اتخاذ القرار بدائرة مراقبة معينة يحددها موقعه والمعلومات المتوافرة له، بالإضافة إلى أي إمكانيات أخرى يحظى بها وغالباً ما كانت الأعمال الفردية للتقدم الإمبريالي منوطةً بترابط مجموعة من القرارات الفردية التي يتم التوصل إليها ضمن دوائر الرؤية المتاحة لذلك المستوى.

الحرب بين بريطانيا وبورما سنة ١٨٥٢:

يمكن الاستعانة بعدد من الأمثلة على التقدم الإمبريالي لتوضيح هذه الفكرة نذكر من الأمثلة التقليدية استحواذ بريطانيا على جزء كبير من جنوب بورما عقب حرب بورما الثانية سنة ١٨٥٢. وما أدى إلى إضفاء الطابع التقليدي على هذا المثال نشره، في تلك الفترة، في كراسة مهمة تحمل عنوان «كيف انفجرت الحروب في الهند»، كتبها ريتشارد كوبدين، وهو أحد قادة حركة التجارة الحرة[١].

لقد كان متخذو القرار المعنيون، في هذه الحالة، الحكومة البريطانية التي كانت تمارس سلطتها من خلال هيمنة شركة الهند الشرقية، والحاكم العام في الهند، لورد دالهوسي المقيم في كالكوتا، والرجال المتبوئين مراكز مهمة في دلتا نهر إيراوادّي Irrawaddy في جنوب بورما. وقد مهّدت معاهدة سابقة لوجود مقيم بريطاني في

(١) «كيف انفجرت الحروب في الهند»، في الكتابات السياسية لريتشارد كوبدين، Richard Colden مجلدان (لندن، ت. فيشر أنوين ١٩٠٣)، ٤٥٨: ١:٣٩٩ (الطبعة الأولى ١٨٥٣).

رانغون وسفير بورمي في كالكوتا، ولكن هذا التمثيل الدبلوماسي لم يكن قد دخل حيز التنفيذ بعد.

في سنة ١٨٥١، اعتقلت السلطات البورمية على نهر إيراوادّي Irrawaddy السفلي ربانين بريطانيين باتهامات ملفّقة. وفي ذلك الموقف بالذات، كان الحدثُ عبارةً عن سوء تفاهم ثقافي متبادل، لقد بات من ضمن الممارسات العرضية، في ذلك الجزء من آسيا، إلصاق اتهامات خطيرة بالتجّار الأجانب، ومن ثم إطلاق سراحهم مقابل غرامة باهظة. في تلك الحالة بالذات، بلغ مقدار الغرامة أقل من ألف جنيه استرليني. ولكن كمثل الحصاة الملقاة في الماء، انتشرت أصداء هذا الخبر إلى أن تقاطعت مع عدة دوائر متباينة للمراقبة.

أعمى الغضب الربانين من جراء المعاملة «غير الشرعية» التي تعرضا لها، ولذلك فإنهما احتكما لسلطات كالكوتا. وتمثلت وجهة المراقبة الثانية بدائرة دالهوسي والحكومة الهندية. كان الموقف البريطاني في الهند منوطاً، عامةً، بقوة الجيش الهندي والبحرية الملكية، إلا أن استخدام هذه القوة كان مقيداً باعتبارات مالية. إنّ الحروب، لا بل حتى الحملات التأديبية ضد خصوم ضعفاء، تكلف أموالاً كثيرةً، والأمر نفسه يحدث عند احتلال المزيد من الأراضي الهندية وإدارتها. بدت الإستراتيجية المثلى، انطلاقاً من كالكوتا، الاستفادة من القوة العسكرية البريطانية المعروفة دون استخدامها فعلياً. إذ إنّ مجرد التلويح بعصا هذه القوة للتهديد يكون أقل تكلفةً وأحياناً بالقدر ذاته من الفاعلية فيما لو جرى استخدام هذه القوة بالذات. وقد ارتدت القيود المالية أهميةً كبيرةً عند النظر إليها من دائرة مراقبة الحكومة الإمبريالية في لندن.

في هذه الأثناء، كان دالهوسي في كالكوتا منشغلاً، كحال العديد من نواب الملك قبله وبعده، في محاولة تعزيز قوة التأثير البريطاني داخل «الأقاليم الأصلية». فخلال ولايته، طرحت الحكومة الهندية مبدأ تفوق السلطة العليا، وهو مبدأ شبيه، إلى حد ما، بمبدأ مونرو المتضمّن في السياسة التي تتبعها الحكومة الأمريكية حيال

أمـريكا اللاتينيـة. وقد كـان مـجـرد بيـان دبلومـاسي تطلقـه قـوة كـبـرى يدفع الدول الأخرى إلى أن تأخذ حذرها منها. واستناداً إلى هذا المبدأ، فإنّ هيمنة هذه القوة عظُمت في شـبـه القـارة بحـيث أصبح لبـريطـانيـا الحق- لا بل الواجب- التـدخل في الشؤون الداخلية لأي إقليم هندي لا يحافظ على المعايير الملائمة للإدارة الحكومية. والأكثر من ذلك بعد، فإن الراج Raj البـريطـاني يمثل السلطة الوحـيـدة التي تحـدّد هذه المعايير.

من الصـعب الحـفـاظ على مـبدأ من هـذا النوع. فـهـو يسـتلزم تـوازناً دقيـقـاً بين الاسـتعـداد لاسـتخـدام القوة التـأديبية عـند الضـرورة وإدراك الخصـوم المحتملين بأن هذه القوة ستسـخدم فعـلاً في بعض الظروف المعروفة لدى الأطراف كافة. وفي لغة ذلك العصـر، كـان يتـردد، فـي أغلب الأحيـان، مـصطلح «هيـبـة الرجل الأبيض»، ولكن قوة الجيش الهندي وهيبته كانت تكمن وراءه.

وهكذا فـإنهم من وجهـة نظر كالكوتا، لم يكن ابتـزاز بضع مئات من الجنيهـات من تجـار بريطـانيين بالأمـر المهم. مـا يهم كـان الفـرصـة للتـشـديد على قـوة السلطة البريطانية في المنطقة. وبالتالي، أرسل دالهوسي حملة بحرية قليلة العدد إلى الجزء السـفلي من إيراوادّي Iraawaddy طلبـاً للتـعـويض، وحـدد رقـمـاً فـاق الخسـارات المحـتملة التي تكبدها التجـار رغبـة منه بتلقين درس تأديبي لمن قد تسـوّل له نفسـه إهانة الرعايا البريطانيين.

عندها برزت دائرة المـراقبـة الخـاصـة ببـورمـا إلى الواجهـة. أحسّت حكومـة بورمـا بخطورة التـهديد البـريطـاني فـحـاسبت حاكم بيـغـو المذنب عند النهـر السـفلي. إلا أنّ الحاكم الجـديد وصل مع الإمدادات العسكرية وغـالى في تقدير قوته الخـاصـة. حتى إنه رفض أن يناقش الطلبات البريطانية.

بدوره، ظهـر القـائد البـحـري البـريطـاني المدعـو لامـبـيـرت في الصـورة. كـان من الممكن أن يحـوّل هذه المسـألة إلى كـالكوتا، ولكنّ طبيـعتـه المهتـاجـة جعلتـه يقع في فخ

التكبّر الثقافي والعنصرية التي كانت سائدة في زمانه، وضمن طبقته الاجتماعية. وقد تعرّض لإهانة شخصية من ضابط آسيوي متدني الرتبة، فباشر بحصار رانغون معارضاً بذلك أوامر رؤسائه. تمكنت المدافع المحمّلة على سفنه من إخماد صوت مدفعية نصبت على الساحل وشرع في الانتقام من السفن البورمية. وأصرّت سلطات بورما على رفضها للاستسلام، ولم يكن تحت تصرف لامبرت غير ثلاث سفن خاضعة لأوامره. لقد كان الوضع في مجرى إيراوادّي Irrawaddy في تلك الفترة محرجاً.

عند عودة دالهوسي إلى كالكوتا، وجد نفسه أمام خيارين، إما نسيان المسألة برمتها أو القيام بما يقوم به الأقوياء في ظروف مماثلة، أي تصعيد مستوى القوى المستخدمة. فأصدر أوامره باحتلال كامل وشامل للمناطق الساحلية من بورما، مصمّماً على تطبيق مطالباته الأولى، إلا أن السياسات القضائية البورمية تدخلت في هذا الشأن ولم يتمكن البريطانيون من الحصول على تسوية. في آخر المطاف، أعلن دالهولي بكل بساطة ضمّ ذلك الجزء من نهر Irrawaddy السفلي الذي سيطرت عليه القوات البريطانية على الرغم من أن عملية الاحتلال هذه كانت مضادة للأوامر الصادرة من لندن، وأعلن نهاية الحرب. وهكذا انتهى الأمر بحصول الإمبراطورية البريطانية على جزء من الأراضي البورمية لم يكن أحد على الجانب البريطاني ينوي اكتسابه عند بدء المسألة.

وفُهمت المسألة في لندن فهماً مغايراً. إذ كان يُفترض بالضباط البحريين والحكام العامين إطاعة الأوامر. أخضعت الحكومة لامبيرت للرقابة ووجهت لدالهوسي انتقاداً لاذعاً لأنه أدخل بريطانيا في حرب لا فائدة منها وباهظة التكاليف وتوِّجت -في النهاية- بالحصول على أراضٍ لم تكن تبغي الحصول عليها. ومع ذلك، فقد واجهت لندن صعوبةً ماديةً ودبلوماسية في التراجع عن أخذ ما أنجزه عملاؤها. وقد صار هذا الوضع المُشْكِل مثالاً تقليدياً على كيفية بناء إمبراطورية في حالةٍ من الشرود الذهني.

وإذا تركنا جانباً الإدراك الذي كوَّنته بورما عن هذه الحالات من سوء التفاهم – وأنَّ الحروب من أجل الإمبراطورية كانت تتضمن دائماً وجهتي نظر بالرغم من الطريقة الرسمية المركزية في تصويرها للرأي العام، فقد انبثقت الحرب وعمليات ضم الأراضي عن تباين في الآراء مستند على ثلاث دوائر للمراقبة. لقد كان رأي لامبيرت مستساغاً لدى من يجدون الأسلحة في متناول أيديهم ويعتقدون بأنهم تعرضوا للإهانة. وصعّد دالهوسي الخلاف خوفاً من إلحاق الضرر بهيبة بريطانيا في الهند. وانشغال بال الحكومة في الوطن الأم ما تتكبد من تكاليف عند دخولهم في حرب غير ضرورية تكسبها أرضاً في بلاد ما وراء البحار لا ترغب بالحصول عليها؛ ولكنها لم تكن قادرةً على التراجع عن أمرٍ واقع.

بريطانيا في الملايو:

يشكِّل التوسع الإقليمي للممتلكات البريطانية في شبه جزيرة الملايو مثالاً آخر ومختلفاً بعض الشيء عن عملية بناء إمبراطورية عن غير قصد ونية. لقد اقتصر الاهتمام البريطاني بهذه المنطقة، في مطلع القرن التاسع عشر على عملية نشر المحطات التجارية، حتى في الحقبة نفسها التي كانت فيها إمبراطوريتها الإقليمية آخذةً في التوسع في الهند. في الواقع، كانت بريطانيا قد احتلت الممتلكات الهولندية في جنوب شرق آسيا خلال الحروب التي خاضها نابليون ولكنها أعادتها إلى هولندا عند عقد معاهدة السلام سنة ١٨١٥ في أثناء الحروب. أسس ستامفورد رافيلز Stamford Raffles سنغافورة من أجل تعزيز حركة التجارة البريطانية في المنطقة. ومع اقتراب السلام، احتفظت بريطانيا بسنغافورة بالإضافة إلى مدينتي ملقة Melaka وبينانغ التجاريتين على مضيق الملايو. وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر، فُصلت هذه المحطات التي أطلقت عليها بشكل جماعي تسمية مستوطنات المضيق عن الحكومة الهندية وأُخضعت لسيطرة مكتب المستعمرات البريطاني.

تكوّن الجزء المتبقي من شبه جزيرة الملايو من مجموعة من الأقاليم الصغيرة التي يتمركز كلٌّ منها على مرفأ عند مصبّ نهر ما. وحاول كل منها السيطرة على

تجارة منطقةٍ داخليةٍ قليلةِ السكان دونما قدرةٍ على إخضاع تلك المنطقة للسيطرة الفعلية، وفي منتصف القرن، لم تتضمن سياسة الاستعمار البريطانية أي تجاوز لسلطات الملايؤ فقد اعتبرهم حُكام مستوطنات المضيق منظمين بما فيه الكفاية كي يستطيعوا المحافظة على السلام وحماية التجارة الأوروبية. أما اهتمام سنغافورة فقد اقتصر على حماية حكام الملايو من أي توسع محتمل لسيام باتجاه الشمال أو للهولنديين انطلاقاً من مستوطناتهم في سوماطرا باتجاه الغرب، عبر المضيق.

لكنّ السلطنات كانت واهنةً من ناحيتين. وقد بدا هذا الوهن بمزيد من الوضوح من دنو منتصف القرن. فهي لم تكن قادرة على التحكم بالقرصنة التي يقوم بها بعض رعاياها وجيرانها. كما أنها فشلت في التحكم بانتشار مناجم القصدير على طول الجزء العربي من شبه الجزيرة، التي جذبت عشرات الآلاف من عمال المناجم الصينيين، وكانوا في معظمهم من الشباب الذين قاموا دون نساء وشكلوا عنصر اضطراب في مجتمع الملايو. وكان موقف بريطانيا معادياً للقرصنة، إلا أن اهتماماتها الاقتصادية ما كانت معنية بمناجم القصدير إلاّ مباشرة فقط. كان رافيلز قد افتتح سنغافورة على أنها مرفأ حر جذب نحوه مهاجرين من كل أنحاء آسيا الجنوبية الشرقية، بما فيها جنوبي الصين. وقدم الصينيون بأعداد كبيرة إلى حد أنهم سرعان ما فاقوا السكان الأصليين عدداً بالإضافة إلى عددٍ ضئيلٍ من البريطانيين العاملين في المراكز التجارية في سنغافورة ومدنٍ أخرى في مستوطنات المضيق.

زاد عدد المناجم بشكل ملحوظ ابتداءً من العام ١٨٤٨، في بيراك أولاً ثم في سلطنات سيلانغور ونيغري سيمبيلان. كانت معظم مناجم القصدير ملكاً لرأسماليين صينيين والعديد منهم رعايا بريطانيون مقيمون في ملقة وسنغافورة. وصُدِّر معظم القصدير إلى أوروبا ولاسيما إلى بريطانيا. وجُلُّ ما كان سلاطين الملايو يملكونه كان أنظمةً إداريةً بدائيةً عاجزةً عن التحكم بعمال المناجم والحفظ على السلام. وكانوا يدينون بالانضباط المتوفر «للمجموعات السرية» الصينية. ومع

ذلك، فقد رحبّ السلاطين بالمناجم بسبب ما يمكن أن تقدمه من وفرة. لكنّ طوال الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، تفاقمت صعوبة هذه المشكلات أمام السلاطين، وأساءت الفوضى للمصالح التجارية والمناجم في مستوطنات المضيق. وعندها، أُطلقت الاستغاثة طلباً للعون من الحكومة المستعمِرة.

تدخلت عدة دوائر مراقبة مختلفة,. تبيِّن للسلاطين أنه يتعذر عليهم الدفاع عن موقفهم أكثر من ذي قبل. إذ كانوا قد بدؤوا يفقدون سيطرتهم على المناجم والعاملين فيها. ومن وجهة نظرٍ أخرى، شعر أصحاب المصالح في مجالي التجارة والمناجم في سنغافورة بالخوف على استثماراتهم ورغبوا في الحصول على حفظ أفضل للقانون والنظام. أما لندن فقد كان لها بعدٌ ثالث؛ إذ لم يكن لبريطانيا مصالح اقتصادية مباشرة طالما ظل القصدير متوافراً. كانت بريطانيا تتبنى موقف الحفاظ على الوضع القائم وتفادي تكلفة نشاط فعال أو مسؤوليات إقليمية متزايدة في جنوب شرق آسيا.

ظهر شكلٌ من أشكال الأزمة في مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر. التمست حكومة سنغافورة البريطانية من لندن الإذن بالتدخل، وردت لندن بالرفض. وفي نهاية الأمر، أعطت لندن، في سنة ١٨٧٤، الإذن لحاكم مستوطنات المضيق بإرسال موظف رسمي للإقامة في بعض محاكم أقاليم الملايو، شريطة أن يتم ذلك على حساب المستوطنات، ولا يتحمل النفقات دافعو الضرائب البريطانيون. لقد كانت الحكومة تفكر في تأسيس مفوَّضية دبلوماسية.

إلا أن الحاكم، السير أندرو كلارك، أوّلَ هذا الإذن بأسلوبه الخاص. فبعد عملية عسكرية غير مهمة، أقنع سلطان بيراك بتوقيع اتفاقية لا ترحب بمقيم بريطاني داخل بلاطه فحسب بل ترى «ضرورة طلب نصيحة المقيم وتطبيقها في كل المسائل ما خلا ما يمت الصلة لديانات الملايو وتقاليدها». وهكذا، نفِّذت الأوامر الصادرة من لندن، ولم تحصل أي عملية ضمّ، إلا أن اتفاقية بيراك دشّنت سلسلةً من اتفاقيات

وُقِّعت مع سلطنات أخرى. وفي غضون بضعة عقود، وضعت الركيزة التي قام عليها ما عُرف بأقاليم الملايو البريطانية التي أصبحت، في نهاية المطاف، ماليزيا الحالية. وعلى غرار ما حصل في بورما قبل عشرين سنة، كانت لندن مدفوعةً لعملية استحواذ كانت قد حظرتها في البداية، وبمبادرةٍ من الرجل الذي وضعته في مركز القيادة في ذلك المكان، رداً على المشكلات المحلية والمصالح المحلية أيضاً.

الرجل في المكان:

في أثناء الحرب بين بورما وإنكلترا في سنة ١٨٥٢ والتدخل البريطاني في الملايو في فترة لاحقة من القرن، انبثقت القوة الدافعة نحو بناء الامبراطوريات من الأطراف وليس من مركز الإمبراطورية. ومن الممكن ملاحظة نزعة مماثلة في الأنماط التي اعتمدها الفرنسيون في توسعاتهم داخل غربي إفريقيا أو الهولنديون في جنوب شرق آسيا. فعلاً، لقد كانت نزعة شائعة إلى حد كبير بحيث تم تعريف هذه الظاهرة.

تحت اسم: «الرجل في المكان» أو «المسؤول المحلي»

تتسم بعض المصادر بقدرٍ وافرٍ من الوضوح، فقد فهم متخذو القرار في الأطراف وظيفتهم على أنها تعزيز قوتهم وميزاتهم الخاصة بهم وبمواطنيهم إلى أقصى حد في الإطار المحلي الضيِّق. فعلى سبيل المثال، إن فاقت تكلفة مشروع معيّن ما يمكن أن تتحمله الميزانية المحلية، يظل بالإمكان طلب المزيد من المركز، مبررين طلبهم هذا بأنه يعزز المصلحة العامة. كان من الممكن أيضاً الدخول في التزامات يضطر المركز للوفاء بها في المدى الطويل، حتى وإن كان من الممكن أن يرفضها في حال طلب الإذن المسبق بشأنها.

من جهة أخرى، كان واضعو السياسات في المركز أقرب إلى ممثلي المواطنين وغيرهم من الأشخاص والجهات المنزعجة من تزايد التكاليف والمسؤوليات. رأى

المركز، من وجهة نظره، أنه من الضروري إقامة توازن بين الطلبات الصادرة من أجزاء مختلفة من العالم، والأخرى الصادرة من مؤسسات متنوعة ضمن الحكومة المركزية. أُجبرت الوزارات الفرنسية، بعد السبعينيات من القرن التاسع عشر، أن توازن المطالبات بالثأر من ألمانيا ومن جانب الحركة التوسعية في إفريقيا والهند الصينية أو في بقاع أخرى من الأرض. كما كانت مجبرة على إقامة توازن بين طلبات وزارة البحرية التي كانت تسيطر على معظمهم المستعمرات فيما وراء البحار، وبين طلبات وزارة الحرب وما تضطلع به من مسؤوليات مهمة في أوروبا وشمال إفريقية، ناهيك بالاهتمامات الدولية الواسعة النطاق التي كانت تختص بها وزارة الشؤون الخارجية.

وقسِّمت الشؤون الإمبريالية البريطانية ووزِّعت بشكل متوازن بين وزارة المستعمرات التي كانت تحكم معظم المستعمرات، ووزارة شؤون الهند التي كانت تحكم الهند، ووزارة الخارجية التي كانت مسؤولةً عن مصر، والسودان الإنكليزي/ المصري، وبعض الأراضي الأخرى. وعزّزت هذه التوازنات المتعددة نزعة المركز إلى اعتماد الرفض، وعلى الأقل وضع حدود للطلبات الوافدة إليه من المحيط.

لقد كان المسؤولون في مراكز القيادة المحلية أكثر من يمكنهم على الأرجح أن يواجهوا التحديات الناجمة عن اختلاف الثقافات، فسواء مدى كانوا من التجار أو المبشرين أو الإداريين، كان من ضمن واجباتهم التعامل مع الأشخاص الموجودين داخل حدود الإمبراطورية أو خارجها، والمختلفين عنهم ثقافياً، والمعتمدين على قيم مختلفة وأساليب مغايرة في التعامل التجاري. وكان التعامل مع هؤلاء الأشخاص في ما واء الحدود يكتنفه الصعوبات إذ كان يتطلب التوصل إلى تسوية مع «البرابرة» في كل مرة. ولكن من جهة أخرى، كان هؤلاء الغرباء داخل الإمبراطورية وكان في مستطاع الحكومة الاستعمارية طبعاً في سن القوانين، لكنّ التسوية تبقى شرطاً ضرورياً. لكنّ الجيد في هذه الحالة -الوجود داخل الإمبراطورية- أنّ السلطات السياسية في مركز القرار، تشاركنا، على الأقل، في التقاليد والقيم.

في القرن التاسع عشر، كان لدى المسؤولين في مراكز القيادة المحلية دافعان إضافيان يدفعان للتوسع. فقد أدت الهوة الناجمة عن التقدم التكنولوجي إلى خفض تكلفة استعمال القوة ضدّ الدول غير الأوروبية. وبالتالي أصبح المسؤولون في مراكز القيادة المحلية قادرين على تفجير كتبهم تجاه المختلفين ثقافياً بكلفة أزهد مما كان عليه الأمر في السابق. وعلاوةً على ذلك، نزعت عملية التصنيع ذاتها إلى التسبب باضطرابات اقتصادية واجتماعية جديدة في دول ما وراء البحار. وفي أغلب الأحيان، لم تكن موارد حِقَب ما قبل التصنيع الخاصة بالإدارة العامة مناسبة. فوجد الأوروبيون في الثورة الصناعية عوامل حديثة دعتهم للاعتقاد بأنهم يستطيعون معالجة المشكلات بطرائق أكثر فاعلية.

إن مناجم القصدير في الملايو ليست غير مثال واحد عن هذه العملية الجارية على المستوى العالمي. شجع الطلب الصناعي الأوروبي للسلع من بلاد ما وراء البحار غير الأوروبيين على محاولة تلبية هذا الطلب. وقد أدت هذه العملية بالذات إلى إحداث تغيرات مشوِّشة ألحقت الضرر، كما في هذا المثال بالتحديد، بالتجارة وبمصدر زهيد الثمن للقصدير. وتبين للأوربيين في حالات أخرى أيضاً بأن الحكومة مؤلفة من «السكان الأصليين» لم تكن قادرة على توفير القدر المطلوب من الفاعلية، وبالتالي لم يكن بدٌّ من وضعها بين أيدي الأوروبيين سعياً لتطوير قدراتها. وتأثر الأوروبيون عامةً بشعور الفخر الجديد بالقدرات التنظيمية المتطورة التي تمتعت بها الحكومات الأوروبية. وقد كان هذا الاعتزاز بالتحديد مصدراً رئيساً للسوفيتية الثقافية (التعصب للثقافة الوطنية) والعنصرية اللتين ميَّزتا الفكر الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر. أما في الأطراف، فقد اتخذ الكبت الناتج عن محاولة التعامل مع أناس مختلفين بأسلوب عيشهم منحى أكثر حدة، وقد منح الوعي بهذه القدرة التنظيمية والصناعية الأوروبية المسؤولين إحساساً أقوى بقيمة الإمبراطورية يصحبه وعدٌ بتحقيق النصر بتكلفةٍ زهيدة.

في هذه الأثناء ولاسيما في العقود الوسطى من القرن، شكّكت الحكومات الأوروبية بالتدخلات، حتى من أجل الحصول على سلع زهيدة. لقد كان عصر إمبريالية التجارة الحرة عندما كانت التجارة الأوروبية آخذة في التوسع في أسواق جديدة في كل أنحاء العالم. وقد بدا للعديد من المراقبين أنّ السياسة المثلى القائمة على حسابات عقلانية لابد أن تتبنى الشراء من أقل المصادر كلفة والبيع بأعلى سعر ممكن في إطار دولة تتميّز بإدارة متقنة تستطيع حفظ السلام وتضمن الوفاء بالعقود- وهو ما من شأنه أن لا يستدعي أكثر من شكلٍ ما من أشكال «الإمبراطورية غير الرسمية» (٢).

لكن لا يمكن الاعتداد بهذه الاعتبارات في محاولة فهم الإمبريالية الأوروبية في عصر بناء الامبراطوريات الواضح خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، بل يمكن استخدامها لتطوير بعض الضغوطات وجوه الاضطراب الكامنة وراء اتخاذ القرار الامبريالي حتى في تلك الفترة.

(٢) الدراسة الكلاسيكية عن ذلك هي:

John Gallagher ,Ronald robino; the impreicalisn of free Trade , Econimic History Raview, 6 (2nd sr) : 1 - 15 (1953).

openkandl.com